

ظاهرة القلب التركيبي وأثرها في التوسع الدلالي في الحديث النبوي

د. أمير رفیق عولا المصيفي

قسم اللغة العربية، فاكلتي الآداب جامعة سوران، إقليم كوردستان، العراق

amir.awla@soran.edu.iq

الملخص

إنَّ الكلام لا يكون بليغاً إلا إذا كان مئسماً بالوضوح وبفهمه المخاطب دون ليس المفهوم لديه بسبب عدم مراعاة الأسس التي تقوم عليها هذا الكلام من أبنية الكلمات الصوتية والصرفية والقواعد النحوية، إذ يجب مراعاة أنظمة الكلام مراعاة دقيقة، حتى تحصل الإفادة في العملية الكلامية، ولا يكون هذا الأمر يسيراً؛ لأنَّ تلك العملية إجراء معقد، تختلف من مُنشئ إلى آخر بحسب قدرته في الأداء، وبلاغته في التعبير، وحرصه على الإفهام، والأغراض التي أنشأ من أجلها هذا الكلام .
وهناك ظاهرة غريبة لوحظت في الكلام البليغ، في تراكيبه النحوية والبلاغية، وبناء كلماته الصرفية والصوتية، سجّلها النحاة واللغويون والبلاغيون، واصطلحوا عليها تسمية (قلب الكلام) أو (الكلام المقلوب)، ويُعرّف بأنّه تحوّل يحدث بين الحرفين تقديماً وتأخيراً في الكلمة، وتحوّل يحدث بين موقع الكلمتين في الجملة، من حيث الوظيفة والإعراب. ولا تدخل هذه الظاهرة في باب التقديم والتأخير في التراكيب الكلامية؛ لأنَّ في تقديم العناصر التركيبية وتأخيرها في الكلام يحتفظ العنصر النحوي بوظيفته، وليس فيه إلا ترك لموقعه ورتبته ليحلّ محلّ عنصر آخر ويأخذ رتبته، ولكنّ في القلب يحصل تبادلٌ بين وظيفتي العنصرين، فيأخذ المبتدأ - مثلاً - وظيفة الخبر، والمفعول به وظيفة الفاعل وهكذا، وفي هذا غرابة في توزيع الوظائف النحوية في التركيب .
ويرصد هذا البحث ظاهرة القلب في الحديث النبوي وتوجيهه في تراكيبه، تحليلاً وتعليلاً واستكناه للدلالات التي تقف وراء اللجوء إلى تلك الظاهرة، واستشفافاً للطائف البلاغية في قول أفصح من نطق بالضاد - صلى الله عليه وسلم -.

الكلمات المفتاحية: القلب، التركيب، التوسع الدلالي، الحديث النبوي.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٨/٩/١

القبول: ٢٠١٨/١١/٨

النشر: ربيع ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:

inversion structure

expansion

significance Hadith

Doi:

10.25212/lfu.qzj.9.1.35

1. المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد فإنّ الكلام لا يكون بليغاً إلا إذا كان مئسماً بالوضوح ومفهوماً عند المخاطب، وذلك برعاية الأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا الكلام على وفق أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، إذ يجب مراعاة تلك الأنظمة مراعاة دقيقة، للحصول على الإفادة في العملية الكلامية، ولا يكون هذا الأمر

فسرفاً؛ لأنّ تلك العلمفة إجراء معقد، تختلف من منشئء إلى آخر بحسب قدرته فف الأداء، وبلاغته فف التعبير، وحرصه على الإفهام، وبلانه لأغراض الكلام. وفف إطار تلك الأنظمة لمنشئء الكلام التصرف بالتركفب، تقديماً وتأخيراً، حذفاً وزفافة، فصلاً ووصلاً، تكفيراً وتعريفاً، وغيرها من حالات التصرف التي تدخل فف ساحة العدول النحوف والصرفف والصوتف، أئ: على مستوى المفردة والتركفب فف الأداء الكلامف. ولا يعدّ هذا الأمر عيباً يضرُّ بعملفة الإفهام، بل وراء ذلك اللجوء أغراض دلالفة، لا تتأتى إلا عن طرفق ذلك التقنُّن فف الكلام.

وقد لجأت العرب إلى نوع آخر من التصرف فف الكلام لأغراض دلالفة مقصودة، وهو نوع غرفب على النظام التركفبف المعهود فف لغتها، أطلق عليه قلب الكلام، وذلك عن طرفق التبادل بفن وظائف العناصر التركفبفة ومواقفها، لفشعر بخرق قانون اختيار عناصر التركفب، والتآلف والتعلق بفنها، بالتبادل بفن وظائفها النحوف والدلالفة، وإنشاء علاقات نحوف جففة غرفبة عن الأنماط المألوفة فف النظام اللغوف العربف. ولا بدّ من بفان مفهوم القلب، فبان الحكم على الشفء فرع من تصوره، ومن أجل بفان هذا الأمر وتوضفحه جاء هذا البحث فف تمهفد فتناول مفهوم القلب ووقوعه ومقاصده، ومطلبفب فتناولان ظاهرة القلب التركفبف وأنماطه الوارفة فف الحدفث النبوف الشرفف، فكان المطلب الأول فف (القلب بفن ركنف الإسناد أو فف أحدهما مع متعلقه) باعتبار أنّ أساس الحكم فف أئ قضفة دلالفة راجع إلى المسند والمسند إليه، ثمّ جاء المطلب الثاني فكان بعنوان (القلب بفن متعلقات الإسناد)؛ لأن متعلقات الإسناد هف مقفدات ومخصصات لركنف الإسناد ففكون لهذه المتعلقات أثر مهم فف فهم القضية الدلالفة.

التمهفد: القلب مفهومه ووقوعه ومقاصده.

أولاً: مفهوم القلب لغة واصطلاحاً:

من معانف مادة (قلب) فف اللغة: رُدُّ شئء من جهةٍ إلى جهةٍ وتحويله عن وجهه (ابن فارس، 1979: 14/5). ومن هذا المعنى جاء المعنى الاصطلاحف، تحت تسمية (قلب الكلام) أو (الكلام المقلوب)، فمكن تعريفه بأنّه: تحوُّل فحدث بفن الحرففب تقديماً وتأخيراً فف الكلمة، وبفان موقع الكلمتفب فف الجملة، من ففث الوظففة والإعراب. فهو نوعان: قلب فدرج فف باب الصرف على مستوى الكلمة، وقلب فدرج فف باب النحو على مستوى الجملة والتركفب.

ثانئاً: القلب فف الكلمة:

أولى اللغوفون بفذه الظاهرة عناية واهتماماً، ولكنّ اهتمامهم انصبَّ على الشطر الأول من التعرفف، إذ إنهم تناولوا الظاهرة على مستوى الكلمة، كما فف القلب الحاصل بفن (جذب، وجذب)، وكان لهم كُنْب مؤلفة فف هذا النوع، ككتاب (القلب والإبدال) لابن السكفب (ت244هـ)، وكتاب: (الإبدال والمعاقبة

والنظائر) للزجاجي (ت337هـ)، وكتاب (المزهر في اللغة) للسيوطي (ت911هـ)، ولكننا لم نر لهم ذكراً للظاهرة على مستوى الجملة والتركيب.

ويبدو أنّ إثبات مسألة القلب في بنية الكلمة محلّ خلاف بين اللغويين، فهل الأمر مرده إلى القلب، أم راجع إلى وجود لغتين في التلقظ بها؟، فقد نفى ابن درستويه (ت347هـ) وقوعه في اللغة أصلاً (ابن درستويه، 1998، 313)، وأمّا ابن فارس (ت395هـ) فقد أثبت وقوعه في اللغة ونفاه في القرآن الكريم (ابن فارس، 1997م، 152، 153). ويبدو أنّ من نفاه في اللغة أو في القرآن الكريم كان يعدّ القلب في بنية الكلمة الواحدة بعيداً عن الفصاحة، ولهذا فإنّ من أثبتته في اللغة لم يرّ وقوعه في القرآن الكريم لخروجه عن مقتضيات فصاحة الكلمة التي تتصفّ بها كلمات القرآن الكريم؛ لأنّ القلب في بنية الكلمة الواحدة على خلاف وضعها اللغوي.

ومهما يكن الأمر فإنّ العلماء قد أولوا اهتماماً كبيراً بمسألة القلب على مستوى الكلمة، وقد خصّصوا تأليفات في تلك الظاهرة، وذلك لبيان مستويات الفصاحة أو الخطأ في الكلمة المفردة.

ثالثاً: القلب في التركيب (القلب التركيبي) وآراء العلماء فيه:

إنّ ظاهرة التحول في موقع الكلمتين في الجملة، من حيث الوظيفة والإعراب ظاهرة فريدة، لا تدخل في باب التقديم والتأخير في التراكيب الكلامية؛ لأنّ العناصر التركيبية التي يقع فيها التقديم والتأخير يحتفظ فيها العنصر النحوي بوظيفته، وكلّ ما في الأمر هو ترك العنصر لموقعه ورتبته، ليتحوّل إلى موقع عنصر آخر، ويحتلّ مكانه، ويتسلّم رتبته، ففي قولنا مثلاً: (في الدار زيدٌ) يبقى (زيدٌ) مبتدأ في الوظيفة- وإن تأخّر-، ووظيفة (في الدار) هي الإخبار عن المبتدأ- وإن تقدّم-، ولكنّ الأمر في القلب مختلف إذ يحصل تبادلٌ بين وظيفتي العنصرين، فيأخذ المبتدأ- مثلاً- وظيفة الخبر، والمفعول به ووظيفة الفاعل وهكذا، ويحدث هذا الأمر غرابة في توزيع الوظائف النحوية في التركيب، وأمّا تناول علماء اللغة والنحو لهذه الظاهرة فلا شكّ في أنّ هذا المصطلح لم يثبت منذ البدايات الأولى لذكر الظاهرة فقد وسمه سيبويه بالسعة في الكلام، ويبدو أنّ سيبويه يدخل كل ظاهرة ثبتت عن العرب وخرجت عن مقتضيات الأصل الافتراضي لوضع الجملة العربية تحت السعة في الكلام، إذ قال: "وأما قوله: أدجّل فوه الحجر، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخل فاه الحجر، وكما قال: أدخلت في رأسي القلنسوة، والجيد: أدخلت في القلنسوة رأسي" (سيبويه، 1998م، 181/1)، وأمّا الفراء (ت207هـ) فقد اقترب أكثر من وضع مصطلح لهذه الظاهرة يناسب المفهوم اللغوي، فوسم القلب بـ(التحويل) فقال "وسمعت العرب تقول: قد عمي عليّ الحبر وعمي عليّ بمعنى واحد. وهذا ممّا حوّلت العرب الفعل إليه وليس له، وهو في الأصل لغيره ألا ترى أنّ الرجل الذي يعمى عن الخبر أو يعمى عنه، ولكنّه في جوازه مثل قول العرب: دخل الخاتم في يدي والحفّ في رجلي، وأنت تعلم أنّ الرجل التي تدخل في الحفّ والأصبع في الخاتم. فاستخفوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً، لا يكون لذا في حال، ولذا في حال إنّما هو لواحد. فاستجازوا ذلك لهذا" (الفراء، دبت، 12/2)، ثمّ جاء السيرافي (ت368هـ) وأدرج القلب في باب التقديم والتأخير مع بيان مخالفة هذا النوع من التقديم والتأخير لما هو معروف في

اللغة والنحو، ولكنه خصه بالضرورة الشعرية كما يبدو (السيرافي، 2008م، 239/1)، وتابعه ابن عصفور (ت669هـ) في كونه مقيساً في الشعر بل نفى وقوع الخلاف فيه، ولم يجز قياسيته في النثر لعدم كثرته (ابن عصفور، 1980م، 271).

وأما مصطلح (القلب) للتعبير عن هذه الظاهرة فقد كان أبو علي الفارسي (ت377هـ) هو أول من أطلق هذا المصطلح، في باب عقده للقلب سماء: "هذا باب ممّا قلب الكلام فيه عن الحدّ الذي ينبغي أن يكون عليه" ومثّل بقول العرب: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء) ويقصدون: انتصب الحرباء في العود، ويقول العرب: (عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء)، ويقصدون: عرضت الماء عليها (ينظر: أبو علي الفارسي، 1988م، 105)، وأكّد ابن فارس (ت395هـ) المصطلح في الباب الذي عقده للقلب أيضاً بل جعله من سنن العرب في الكلام فيكون فصيحاً وبلغياً، ليكون مخالفاً للسيرافي في القول بقياسيته في النثر مع فصاحته، ومثّل له بقولهم: (أدخلت الخاتم في إصبعي)، و(حسرت كفي عن السربال)، وإثماً حسر السربال عن كفه (ينظر: ابن فارس، 1997م، 152)، بل ذكر ابن فارس أمثلة من القرآن الكريم جاءت على وفق هذه الظاهرة كما سيأتي قريباً بإذن الله، ثم انتظم أمر ثبات القلب التركيبي عند النحاة واللغويين، من غير تكبير بل عدّوه من سحر البلاغة وبراعة التعبير، ونرى هذا الأمر جلياً عند ابن هشام (ت761هـ)، والسيوطي (ت911هـ) (ينظر: ابن هشام، 1985، 914-911/2، والسيوطي، 2007م، 285/1، 286)، ولهذا استقرّ الأمر على تعريف القلب التركيبي بما ذكره التهانوي "هو جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه، ولا ينتقض بقولنا: (في الدار زيد)، و(ضرب عمرو زيد)؛ لأنّ المراد بالجعل مكان الآخر أن يجعل متّصفاً بصفته لا مجرد أن يوضع موضعه" (التهانوي، 1996م، 1336/2، 1337).

رابعاً: القلب التركيبي في القرآن الكريم:

هناك آراء مختلفة أيضاً للعلماء في وقوع القلب في القرآن الكريم، فمنهم من أنكروه ومنهم من أثبتته، ولاشك أنّ الخلاف راجع إلى كون القلب التركيبي يدخل ضمن فصاحة الكلام وبلاغته وبراعة نظمه أم إنّه عدول غير فصيح لتغيّر موضع الكلمة ترتيباً ووظيفة على خلاف الافتراض الذهني والعرفي والوضعي في ترتيب الكلام، ولهذا خصّه بعض اللغويين بالشعر بل عدّوه من ضرورات الشعر، وحينئذ لا بدّ من تنزيه القرآن الكريم عنه، لأنّ مناط إعجاز القرآن الكريم هو نظمه المتعلّق ببلاغته وفصاحته، فقد وقع خلاف في بلاغته أصلاً، فقبل بأنّه فصيح إلا إذا أدّى ذلك إلى الإلباس لدى المخاطب، ومنهم من أجازته إذا كان وراء ذلك غرض من الأغراض الدلالية في العملية الكلامية، وقد أوجز الزركشي (ت749هـ) الخلاف في المسألة، فقال "وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف، فأنكره جماعة، منهم حازم في كتاب: (منهاج البلغاء)⁽¹⁾، وقال: إنّه ممّا يجب أن ينزّه كتاب الله عنه؛ لأنّ العرب

(1) ينظر قول حازم القرطاجني في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء): 59، إذ جاء فيه: "كل كلام يمكن حمله على غير القلب بتأويل لا يبعد معناه، فليس يجب حمله على القلب. وأما ما لا يمكن فيه

إن صدر ذلك منهم فىقصد العبث أو التهكُّم أو المحاكاة أو حال اضطرار، والله منزّه عن ذلك، وقبلة جماعة مطلقة بشرط عدم اللبس.... وفصل آخرون بىن أن يتضمّن اعتباراً لطيفاً فبلىغ وإلا فلا، ولهذا قال ابن الضائع (ت680هـ): بجوز القلب على التأويل ثم قد يقرب التأويل فىصح فى فصىح الكلام، وقد بىعد فىختص بالشعر" (الزركشى، 1957م، 288/3). فالقلب التركبى لىس ممدوحاً مطلقاً ولىس مذموماً مطلقاً، بل بلاغته منوطه بصحّة نظم الكلام وسهولة الفهم عند المتلقى، إذ عبّروا عنه بقرب التأويل، وهذا أفضل معيار للتفرىق بىن القلب التركبى البلىغ من غيره.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن ابن فارس كان سبّاقاً فى اختىاره وقوع القلب التركبى فى القرآن الكرىم، فقد ذكر نصوصاً قرآنىة مبنىة أنّها وردت على القلب، كما فى قوله -تعالى-: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبىاء:37]، وقوله -جلّ ثناؤه-: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلٍ﴾ [القصص:12]، "ومعلوم أن التحرىم لا يقع إلا على من يلزمه الأمر والنهى، وإذا كان كذا فالمعنى: وحرمنا على المراضع أن يرضعنه. ووجه تحرىم إرضاعه عليهن أن لا يقبل إرضاعهن حتى يردّ إلى أمّه. قال بعض علمائنا: ومنه قوله -جلّ ثناؤه-: ﴿فَأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:77]، والأصنام لا تعادى أحداً، فكأنه قال: فإنى عدو لهم. وعداوته لها بغضه إياها وبراءته منها" (ابن فارس، 1997م، 152، 153).

خامساً: مقاصد القلب التركبى ووظائفه:

لا شكّ فى أن القلب التركبى هو عدول عن الأصل المفترض فى الذهن لوضع الكلام وتأليفه، وكلّ ما جاء على خلاف الأصل بسأل عن علته وسببه، وبمىكن أن نطلق على هذا السبب العلة الغائىة التى ترادف مفهوم المقصد والوظيفة فى الدراسات اللسانىة الحديثة، فكان لا بدّ من بىان مقاصد القلب التركبى ووظائفه إذ تبىّن هذه المقاصد والوظائف سبب عدول المتكلم إلى القلب التركبى، وقد أشار التهانوى (ت1158هـ) إلى أسباب اللجوء إلى القلب التركبى وأرجع الأمر إلى اعتبار اللفظ تارة وإلى اعتبار المعنى تارة أخرى، فقال: " ولا بدّ فى الحكم بالقلب من داع لفظى أو معنوى فهو ضربان: أحدهما: أن يكون الداعى إلى اعتباره من جهة اللفظ، بأن يتوقّف صحة اللفظ عليه، ويكون المعنى تابعا للفظ، بأن يكون معنى التركب القلبى معنى التركب الغير القلبى، كما إذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكرة وما هو موقع الخبر معرفة، كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ أَوَّلَ نَبِيٍّ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيَّغَةً﴾ [آل عمران:96]... وثانىهما: أن يكون الداعى إليه من جهة المعنى، لتوقّف صحّة المعنى عليه، ويكون المعنى تابعا على اللفظ، بأن يكون معنى هذا اللفظ فى التركب القلبى معنى التركب الغير القلبى...نحو عرضت الناقة على الحوض، إذ المعنى: عرضت الحوض على الناقة، فإنّ عرض الشيء على الشيء إراءته إيّاه على ما فى القاموس ولا رؤية للحوض" (التهانوى، 1996م، 1336/2، 1337). وهذا النصّ بىّن لنا

التأويل فواجب ألا يعمل عليه وأن يوقف عنده"، وقال أيضاً: "وحمل الكلام على القلب فى غير القرآن إذا أمكن حمله على الاستقامة تعسف شديد، فكيف فى الكتاب".

أن القلب المكاني له وظائف ومقاصد، وبعد استشراف كلام اللغويين تبيّن أن وظائف القلب التركيبي متنوّعة وسنوردها بإيجاز بسبب طبيعة البحث، وهي:

1- **الاختصار:** ولا شك في أن الاختصار هو مقصد بلاغي يندرج ضمن الإيجاز الذي هو من أهمّ مباحث البلاغة، بل قصرت البلاغة عليه، فحين نقل الجاحظ (ت255هـ) قول بعضهم في تعريف البلاغة، قال: "لقد أطبق الناس من عرب وعجم على أن البلاغة هي الإيجاز في القول" (الجاحظ، 1423هـ، 53)، وقد ذكر المبرّد (ت285هـ)، وظيفة الإيجاز للقلب المكاني إذ قال: " وقوله: (رفعت لناري) من المقلوب، إنما أراد: رفعت له ناري، والكلام إذا لم يدخله لبسٌ جاز القلب للاختصار، قال الله -عز وجل-: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص:76]. والعصبة تنوء بالمفاتيح، أي تستقلُّ بها في ثقلٍ" (المبرّد، 1997م، 1/290).

2- **المجاز:** قال المالقي (ت702هـ): " والقلب في كلام العرب على معنى المجاز كثير" (المالقي، 2002م، 390)، وذلك لاعتبار أن المتكلم يقصد المجاز في كلامه حين يأتي بصورة القلب التركيبي، ولعلّه يقصد المجاز العقلي؛ لأنّ الإسناد يكون على غير ما هو له.

3- **السعة في الكلام:** ذكر هذه الوظيفة سببويه كما تقدّم في وصفه القلب بأنّه يأتي على سعة الكلام (سببويه، 1998م، 1/181)، ولا نقصد بالسعة في الكلام المجاز، وإن كان المجاز داخلاً في سعة الكلام، ولكن نقصد بسعة الكلام هنا جواز التعبير بالطريقتين وصحة العبارة في الوجهين، فيفيد تنوّع صناعة النصّ السليم الفصيح.

4- **إرادة معنى خفي:** ذكرها حازم القرطاجني (ت684هـ)، في مناقشة فكرة وجود القلب في الكلام وعدم وجوده (القرطاجني، 1986م، 59)، مع أنّه ذمّ مثل هذا الأسلوب أصلاً، باعتبار أنّه غير فصيح، ولكننا نأخذ منه فكرة الوظيفة مع اعتبار فصاحة هذا النوع من التركيب بعد تقبّل العلماء له وإثباتهم وقوعه في القرآن الكريم.

5- **الملاحة في الكلام:** ذكرها السكاكي (ت266هـ) بعد أن ساق أمثلة في القلب بقوله: " وإنّ هذا النمط مسمّى فيما بيننا بالقلب، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، ولها شيوخ في التركيب وهي ممّا يورث الكلام ملاحاة. ولا يشجّع عليها إلا كمال البلاغة" (السكاكي، 1987، 209). فيكون القلب له مقصد آخر يأتي بعد تأديته المعنى المقصود وهو تزيين الكلام وملاحته، ويلحظ أنّ السكاكي جعل القلب المكاني ممّا هو مشهور وشائع في الكلام العربي.

6- **الازدواج الوظيفي:** باللجوء إلى القلب يمكن أن نجعل لعناصر التركيب وظيفتين مزدوجتين، وحمل الكلام عليهما، بشرط السلامة النحوية وعدم اللبس الدلالي، وفي ذلك قال أبو بكر ابن الأنباري

(ت 328هـ): "يقال: تُهَيَّبُ الطَّرِيقُ، لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الطَّرِيقَ لَا تَنْتَهِي بِأَحَدًا، فَإِذَا جَاءَ مَا يُمْكِنُ اللَّبْسِ فِيهِ لَمْ لِفَاعِلٌ بِتَأْوِيلِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَفْعُولُ بِتَأْوِيلِ الْفَاعِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسُوعُ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: ضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ يَرِيدُ ضَرْبَتَ عَبْدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا أَعْظَمَ اللَّئِيسَ" (ابن الأنباري، 1987، 99)، وهذا الازدواج الوظيفي هو تكثيف في المعنى بدلالة تركيب على معنيين من غير تضاد بينهما، وهو باب من البلاغة لطيف.

7- إثارة الذهن وتمكين المعلومة في النفس: فإذا اعتبرنا هذا الأسلوب التركيبي هو أسلوب بلاغي فلا شك في أنه يُمثِّلُ طريقة بديعة ينهجها المتكلم لإثارة ذهن المتلقي، والإثارة مقصد بلاغي نراه في كثير من أبواب البلاغة، مثل الاستعارة والكناية بل المجاز كلُّه يتضمَّنُ إثارة، وذلك بسبب العدول عن الأصل الافتراضي لتكوين الجملة.

8- التوكيد: وهذه الوظيفة تجري في كثير من الفنون البلاغية والأبواب النحوية، ويقع التوكيد في أساليب متنوعة في اللغة العربية، ومنها الحصر، كما في حصر معنى الخبر في المبتدأ على أسلوب القلب. ومجيء المبتدأ والخبر معرفتين أسلوب من أكثر أساليب العربية شهرة، ووظيفة هذا الأسلوب هي إفادة المخاطب فائدة لم يكن يعرفها إلا في اجتماعهما، فالفائدة المتحصَّلة هي في مجموعهما (ينظر: ابن السراج، د.ت، 66/1)، بل قد يقال: إنَّ التوكيد لا يقتصر في القلب على طريقة المبتدأ والخبر وما هو في حكمهما حين تدخل عليهما النواسخ، بل يمكن أن نقول: إنَّ كلَّ أساليب القلب تنهج نهج التوكيد؛ لأنَّ القلب التركيبي هو أسلوب يعدل به المتكلم عن أصله الافتراضي في تكوين الجملة أو النص، ولا شك في أنَّ كلَّ عدول تركيب يفيده التوكيد، لأنَّه يتضمَّنُ تكثيراً في المعنى أو تقوية له. وأسلوب العدول هو أسلوب بلاغي وليس كالرخصة في التعبير، فالرخصة يعتذر عنها، ولا يعتذر عن الأسلوب العدولي؛ لأنَّه لا يؤتى به إلا للإفادة (ينظر: تمام حسان، 2000م، 76/2).

سادساً: أنواع القلب التركيبي:

ذكر ابن عصفور (ت669هـ) أنواع القلب في كلام العرب، شعره ونثره، وسمَّاه: (إبدال الحكم من الحكم)، وهي: "قلب الإعراب، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، والعطف على التوهم، ومعاملة غير المبتدأ معاملة المبتدأ، وتأكيد الاسم المخفوض بالإضافة بالاسم المخفوض بـ(من)، وانتصاب الفعل المضارع بعد الفاء من غير الأجوبة الثمانية، ونصب معمول الصفة المشبهة في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، وانتصاب المضارع بعد أو العاطفة، والإخبار بالمعرفة عن النكرة" (ابن عصفور، 1980م، 266)، ويلحظ أنَّ ابن عصفور بسط القلب التركيبي ليتناول ما جاء على خلاف المعهود في الكلام، وإن كان ابن عصفور لم يدخل التقديم والتأخير فيه.

وأما الزركشي فقد قسَّم القلب على وفق ماجاء في القرآن الكريم، باعتبار أنَّ القلب أسلوب بلاغي فصيح، فلم يتناول أقسام القلب مطلقاً، فقسَّم القلب في الجملة في التنزيل على نوعين: قلب إسناد، وقلب معطوف، فالأول: "هو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره، كقوله -تعالى-: (إِنَّ قُرُونَ كَانَ مِنْ

فَوَمُوسَى فَبَعَى عَلَيْهِمْ وَعَاتَبَهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنْتَوُّ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴿﴾ [القصص:76]، إن لم تجعل الباء للتعديّة؛ لأنّ ظاهره أنّ المفاتيح تنوء بالعصبة، ومعناه: أنّ العصبة تنوء بالمفاتيح لتقلها، فأسند (لتنوء) إلى (المفاتيح)، والمراد إسناده إلى العصبة" (الزركشي، 1957م، 288/3). والثاني: "أن تجعل المعطوف عليه معطوفا والمعطوف معطوفا عليه، كقوله تعالى: ... ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم:8]، أي تدلّى فدنا؛ لأنّه بالتدليّ نال الدنو والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة لا إلى المكان" (الزركشي، 1957م، 289/3).

وقد رصد المعاصرون ظاهرة القلب التركيبي، فكتب الدكتور محمد بدوى المختون بحثاً بعنوان (ظاهرة القلب المكاني في العربية) نشر في مجلة كلية اللغة العربية والشرعية الاسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالسعودية، العدد الحادي عشر، عام (1401 هـ - 1981م)، تناول فيه ظاهرة القلب على نحو عام وعرض شواهد النحاة من القرآن وكلام العرب. ثمّ ألف الدكتور عبد الفتاح الحموز كتاباً بعنوان: (ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها، وأدلتها، وتفسيراتها، وأنواعها)، ذكراً أنواع القلب الواردة في القرآن الكريم، وحدّد أنماطه، على النحو الآتي: (القلب في المعطوف والمعطوف عليه، وفي التوكيد والمؤكد، وفي أسماء الحروف الناسخة والجار والمجرور، وفي نائب الفاعل والجار والمجرور، وفي المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور، وفي المفعول به والجار والمجرور، وجواب الشرط وفعله) (الحموز، 1986م، 174).

كما تناول الدكتور علي أحمد الكبيسي بحثاً لبيان هذه الظاهرة بعنوان: (ظاهرة القلب في الإعراب، مفهومها، أنماطها، أثرها في معنى التركيب)، نشر في مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، بجامعة قطر، العدد السابع، عام (1999م). وحاول استكشاف تأثير ظاهرة القلب في المعنى الدلالي للتركيب، وعالج شواهد النحاة من القرآن وكلام العرب، شعره ونثره. ويلحظ ممّا تقدّم من أقوال العلماء على القلب التركيبي وأنواعه ومقاصده وآرائهم فيه، أنّ الأمثلة التحليلية لديهم لا تعدو القرآن الكريم وكلام العرب.

ولهذا نرى أنّ الحديث النبوي الشريف لم ينل حظه في بحث هذه الظاهرة اللغوية البليغة في المؤلفات والدراسات التي ذكرناها سابقاً، إذ لم أرَ -في حدود اطلاعي- في كتب النحاة القديمة والحديثة، من يستشهد بأحاديث نبوية لتلك الظاهرة، الأمر الذي أدّى بي إلى تناول الحديث الشريف في هذا البحث، لنضمّ أمثلتها إلى الشواهد النحوية الأخرى التي ذكرها النحاة، ثمّ إنني بعد تتبّع هذه الأحاديث قمت بتوجيه هذا النوع من القلب في الجمل الحديثة، تحليلاً وتعليلاً واستكناه للدلالات والمقاصد التي تقف وراء اللجوء إلى ظاهرة القلب، واستشفافاً للطائف البلاغية في قول أفصح من نطق بالضاد -صلى الله عليه وسلم-، للوصول إلى أنّ استعمال النبي -صلى الله عليه وسلم- لأسلوب القلب التركيبي وراءه توسعات دلالية، أراد استشفافها بقلب وظائف العناصر النحوية في أحاديثه البليغة، وهي الملاحظة في الكلام والاهتمام بالازدواج الوظيفي والدلالي، وثبوت الوصف واستقراره، وغيرها من المقاصد التي سنذكرها عند تحليل الأحاديث، ولهذا كثرت المصادر الحديثة في هذا البحث وتنوعت لتتبعي هذه

الظاهرة اللغوية البليغة في كتب الحديث النبوي الشريف، ويمكن تقسيم أنواع القلب التركيبي وأنماطه في كلامه -صلى الله عليه وسلم- على النحو الآتي:

المطلب الأول: القلب بين ركني الإسناد أو في أحدهما مع متعلقه:

1- القلب بين المبتدأ والخبر:

جاء القلب بين المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ) في قوله -صلى الله عليه وسلم- في حديث أبي ذر-رضي الله عنه- الذي قال: **إِنِّي سَأَبَيْتُ رَجُلًا فَعَبَّرْتُهُ بِأَمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَبَّرْتَهُ بِأَمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُ))** (البخاري، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر، الرقم (30)، 1422هـ، 15/1).

إذ حدث القلب بين المبتدأ (خولكم)، والخول يقع على العبد والأمة، وهو مأخوذ من التخويل والتمليك، ينظر (ابن منظور، 1414هـ، 225/11)، وبين الخبر (إخوانكم)، فأخبر بالخول عن الإخوان، وكان القصد أن يخبر عن الخول بالإخوان، فالأصل في ((إخوانكم خولكم))، أي: عبيدكم وإماؤكم إخوانكم (السفيري، 2004م، 46/2).

إذ سبق الحديث لبيان جعل الحشد والعبيد والإيماء الذين مع المؤمنين إخواناً لهم، وفي ذلك قال الكرمانى (ت786هـ): "فإن قلت: أصل الكلام أن يقال: خولكم إخوانكم؛ لأن المقصود هو الحكم على الخول بالأخوة. قلت: التقديم إما للاهتمام ببيان الأخوة، وإما لحصر الخول على الإخوان، أي ليسوا إلا إخواناً، وقال بعض علماء المعاني: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أي تعريف كان يفيد التركيب الحصر، وإما أنه من باب القلب المورث لملاحة الكلام" (الكرمانى، 1981م، 139/1)، فلأن طرفي الإسناد جاءا مقلوبين، وجهه الكرمانى (ت786هـ) على الاهتمام، أو على الاختصاص، أو الملاححة في أسلوب الكلام، ولكن التوجيهين الأولين يُبقيان (إخوانكم) على الخيرية و(خولكم) على الابتدائية؛ لأن وظيفة الاسمين تبقى كما هي؛ وكل ما فيه هو تقديم الخبر على المبتدأ، وجاز التقديم؛ لأن كلا الطرفين معرفتان، وإن الأعراف من الاسمين المعرفتين والأعلم عند المخاطب يكون مبتدأ عند الإسناد، كما ذكر ابن هشام: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في [زيد الفاضل]، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول من القائل: زيد القائل فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ" (ابن هشام، 1985م، 588/1)، وإن الأعراف عند المخاطب في الحديث الشريف هو (الخول)؛ لأن الكلام عنهم، إذ عير أبو ذر -رضي الله عنه- أحدهم بأمه، وأراد النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يخبر بأنهم إخوانهم، ولا يجوز المساس بهم.

ويبقى التوجيه الأخير، وهو أن القلب جاء لملاحة الكلام، وهو أسلوب من أساليب العرب في أداء الكلام، تلجأ إليه لإنشاء تركيب غريب عن المعهود، كي تجذب انتباه السامع، وتجعله يلقي باله إلى

السياق، ومن ثمَّ التأثير عليه واستقباله أكثر، ممَّا لو كان الكلام على التركيب المعهود. وهذا من الفوائد الدلالية لقلب الكلام، يأتي تفنُّناً فيه، لا يقدم إليه إلا من يمسك بناصية الكلام بلاغةً وأداءً. وهناك توجيه آخر وهو للتمييز نقله الكرمانى، وهو أن يُقَدَّر (مبتدأ) لـ(إخوانكم) "كأنه قال: هم إخوانكم، ثمَّ أراد إظهار هؤلاء الإخوان، فقال: خولكم" (الكرمانى، 1981م، 139/1)، وبذلك يوقف على (إخوانكم) في الجملة الحديثة، لتكون جملة إنسانية كاملة، ويكون (خولكم) بدلاً لـ(إخوانكم)، ولكنني أرى أنَّ هذا التأويل بعيد عن السياق، ولا سيما إذا استشفنا من التركيب المقلوب دلالات إضافية.

2-القلب بين اسم (إنَّ) وخبرها:

كما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث أنس بن مالك: ((كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تُسَمَّى: الْعَضْبَاءُ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى فَعْوَدٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سُبِقَتِ الْعَضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ»)) (البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، الرقم: (6501)، 1422هـ، 105/8).

قال الطيبي: "قوله: (على الله) متعلِّقٌ بـ(حقاً)، و(أن لا يرفع) خبر (إنَّ)، و(أن) مصدرية فتكون معرفة والاسم نكرة، فيكون من باب القلب، أي: إنَّ عدم الرفع حقٌّ على الله، نحو قوله: كَانَ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ(1). ويمكن أن يقال: إنَّ: (على الله) صفة (حقاً)، أي: حقاً ثابتاً واجباً على الله" (الطيبي، 1997م، 2668/8). ففي التوجيه الأول أنَّ الاسم النكرة (حقاً) وقع في محلِّ المسند إليه (اسم إنَّ)، لذلك جاء منصوباً، وكان حقُّه أن يكون مسنداً مرفوعاً (خبراً). ووقع المسند إليه المصدر المؤول (أن لا يرفع شيئاً..). في محلِّ المسند، ويعرب في محلِّ رفع خبر (إنَّ)، فحصل قلب بين وظيفتي الاسمين (حقاً) و(أن لا يرفع)؛ لأنَّه لم يقصد النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يُخبر عن الحقِّ بعدم الارتفاع، بل أراد أن يُخبر عن عدم الرفع بالحقِّ، على تأويل: إنَّ عدم الرفع حقٌّ على الله، وهكذا يستقيم المعنى الظاهر، أما بقلب الإسناد فلم يُفد التركيب معنى؛ لأنَّه لا معنى ثابت في قولنا: إنَّ حقاً عدم الرفع، فيدخل في باب: المستقيم القبيح وذلك بوضع اللفظ في غير موضعه (ينظر، سيبويه، 1988م، 36/1).

وكان النحويون قد أوجبوا في التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية أن يكون الاسم المسند إليه معرفة والاسم المسند نكرة، وفي ذلك قال سيبويه: " لو قلت: إنَّ من خيارهم رجلاً، ثم سكت، كان قبيحاً حتَّى تعرفه بشيء، أو تقول: إنَّ رجلاً من أمره كذا وكذا" (سيبويه، 1988م، 153/2) من خيارهم.

(1) عجز من بيت لحسان بن ثابت وتمامه: كَانَتْ سَبِيئَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ... يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، ديوان حسان بن ثابت: 17/1.

وعلى هذا النمط التوجفء الثاني للطبفء للحدفء الشرففء، وهو أن فءجل شبه الجملة (على الله) صفة لـ(حقاً)، أف: إن حقاً ثابتاً واجباً على الله أن لا فرففع شفنأ إلا وضعه، ففكون الاسم النكرة (حقاً) موصوفاً بشبه الجملة، ففقرُب من المعرفة، وبذلك فمكن الإخبار عنه، فنحصل على جواز نحوف فف صفاة هذا التركفب، على حد قول سببوفه السابق، وإن كان هذا التوجفء ففعارض مع قول آخر للنحاة، وهو: إن الأعرف من الاسمفن أولى بأن فكون المبتدأ أو اسماً للناسخ، (ابن السراج، دب، 154/1). ولكن هذا التسوفع النحوف لا ففسجم مع التأوفل الدلالف لوظففتف المبتدأ والخبر فف الجملة الحدفئة السابقة، إذ إن الوظففة النحوف للمبتدأ فف أن فكون اسماً ففبنداً به وفبفنى ففله وففسند ففله، ووظففة الخبر فف إتمام المعنى والإخبار به وفكون هو المجهول عند المتلّفف؛ لأنه محط الفائدة وهو الحكم الصادر على المبتدأ. فالمبتدأ هو الشفء المحكوم ففله، والخبر هو الشفء المحكوم به، فالترتفب بفن المبتدأ والخبر ترتفب مطلق، والذي فمفز المبتدأ من الخبر ملابسات الكلام، تلك الفف فففن المحكوم ففله من الحكم، والأول هو المبتدأ، ففدم أم تأخر، والثانف هو الخبر، ففدم أيضاً أم تأخر. فالعلاقة بفن المبتدأ والخبر فف علاقة معلوم ومجهول بففب ففبدر بالمجهول عن المعلوم، على أن فكون المجهول وصفاً أو فف حكم الوصف للمبتدأ، هذا هو الوضع المطلق لفهم عملفة الاسناد الاسمف. وقد أدرك البلاغفون تلك الحقفة ففن فحثوا قضفة التقدم والتأخر فف قضافا الإسناد بفن المبتدأ والخبر فف علم المعانف، كما فنده عند العلوف (ت745هـ) إذ فقول: "فإن حقفة الخبر هو المسند به وهو ففر خارج عن هذه الماهفة بتقدم ولا تأخر، ولا تعريف ولا تنكفر، وأفضاً ففبب الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ فف نفسه عبارة عن الذات، ولا شك أن الذات بالابفدائفة والصفة بالخبرفة أحق من العكس، ففذا بان لك ممأ ذكرناه بطلان كلامهم، وأن المبتدأ هو المسند ففله بكلف حال، والخبر مسند به بكلف حال، فلا فففر هذه الماهفة عروض عارض" (العلوف، 1423هـ، 14/2).

ففبنا فف الحدفء السابق وإن وجدنا مسوفاً نحوفاً لءعل (حقاً) اسماً لـ(إن)، لكننا نعدم المسوفاً الدلالف لهذا الفوفز، والذي بفبن السموفاً الدلالف هو معرفة القصد من النص، ففبب النبف -صلى الله ففله وسلم- كما ذكرنا أنفاً أراد أن فبفر عن عدم ارتفاع شفء بأنه حق على الله، ولم ففرد أن فبفر عن الحق الذي أثبته الله لنفسه بعدم الارتفاع، لذا فبفقى (حقاً) مسنداً فف المعنى، وإن أخذ المحل الإعرابف للمسند ففله وهو النصب؛ لأنه اسم (إن)، وبفقى (أن لا فرففع..) مسنداً ففله فف المعنى وإن أخذ المحل الإعرابف للمسند وهو الرفع، وعلى هذا الأساس قال شرفا الحدفء بالقلب المكانف فف هذه الجملة الحدفئة.

وسفاق الحدفء ففكد ذلك، إذ إن فعوداً -والفعود من الدواب: ما فففعده الرجل للركوب، (فنظر: ابن منظور، 1414هـ، 359/3- جاءف فسبف ناقة النبف -صلى الله ففله وسلم- العظفمة الفف لم فسبف من قبل، ففأثار ذلك دهشة المؤمنفن، ففء قوله -صلى الله ففله وسلم- لفبفن أن المرتفع مهما كان شأنه ففأفف ففم فضعه الله، وهو حق ثابت على الله، إذ لا فبفقى المرتفع مرتفعاً إلى الأبد، ففف قول النبف -صلى الله ففله وسلم- فزهفد فف الدنيا، وحث على الفواضع وهوانها عند الله -فعال-، وتنبفه على فرك الفخر

والمباهاة، (المناف، 1988م، 318/1)، ففاء هذا القلب بتقافم الخبر (حَقًّا) لفلل محلّ المبتدأ وظففةً ودلالةً، بفنا لتلك الأحقففة، حتى فنبافر فف ذفن المخاطبفن أنها ثابتة، ففب الاتعاض بها، حتى فتحلف الإنسان بالتواضع دائفمًا.

وجففر بالذكر أن هذا النمط التركفبف سافف فف لغة الحدفث النبوف ولغة الصحابة الكرام، ممًا فعطفنا إفراكًا بأن اللجوء إلى تلك الحالة مقصوف، ورافه غرض دلالف لإفهام المخاطب، وففعله مُنتبهاً إلى الكلمة التي حصل ففها القلب، ومركزًا علفها، ومن ذلك:

- قول النبف -صلى الله علفه وسلم-: ((تَعَسَ عَفْبُ الذَّرْهَمِ، وَعَفْبُ الذَّبْفَارِ، وَتَعَسَ عَفْبُ الأُحْلةِ، تَعَسَ عَفْبُ الأُفْطففةِ، تَعَسَ عَفْبُ الأُحْمفصفةِ تَعَسَ وَانْتَكَسَ وَإِذا شفكُ فُلا انْتَفَسَ، طُوبى لعَفْبِ عَرَسَ جُلْدَه، دَنَسَ ففبافه، فُكُونُ بالنَّهارِ عَلى السَّاففةِ وَباللَّفْلِ فف الأُحْرَسِ، إِنَّ حَقًّا عَلى الله أَنْ فُزُوجَه مِنْ الأُحُورِ)) (الأصبهانف، 1987م، 154).

- قول النبف -صلى الله علفه وسلم-: ((إِنَّ حَقًّا عَلى المُؤْمفنفن أَنْ فُتُوجَعَ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ كَمَا فِالَمُ الأُجسَدُ مِنْ الرَأْسِ)) (ابن وهب، 1996م، 308).

- قول النبف -صلى الله علفه وسلم-: ((كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنْ حَتَمًا عَلى الله أَنْ لا فُشْرَبَه عَفْبُ فف الدُنفا إلا سَفاهُ الله فُومَ الأُففامةِ مِنْ طففنةِ الأُفبالِ، هل تَدْرُونَ ما طففنةِ الأُفبالِ؟ قال: عَرَفَ أَهلُ النَّارِ)) (البغوف، باب وعفد شارب الخمر، 1983م، 712).

حدفث ابن وهب، قال: سَمِعْتُ مالِكُ بِنَ أنسِ، فُقولُ: ((إِنَّ حَقًّا عَلى مَنْ طَلَبَ العُلمَ أَنْ فُكُونَ لَهُ وَقارٌ، وَسُكفنةٌ، وَحُشنةٌ، وَأَنْ فُكُونُ مُتَّبِعًا لِأَثَرِ مَنْ مَضى قَبْلَه)) (البفهف، باب كزاهفة طلب العلم لعفر الله وما جاء فف الترففب فف العمل بالعلم، 324. د.ت، 324).

- حدفث أبف حفص عن عفب الله: ((لا فُجْعَلَنَّ أأدُكُمُ لِلشَّففطانِ مِنْ نَفْسِه فُزءًا، فِرى أَنْ حَتَمًا عَلفه أَنْ لا فُنُصْرَفَ إلا عَن فمفنه، لَفْدُ رَأفْتُ رَسُولِ الله -صلى الله علفه وسلم- أَكْثَرَ انُصْرَفِه عَن فساره)) (النسانف، كتاب الصلاة، باب الانصراف من الصلاة: الرقم: (1360، 1986م، 81/3).

فانّ هذه المتون الحدفثفة على نمط واحد من الصفاة التركفبفة، وهف الحرف المشبهة بالفعل مع اسمها النكرة (حَقًّا) أو (حتفمًا) بفعف (وجوبًا)، موصوف بشبهه الجملة (على مع مجرورها)، ثم الخبر المصدر المؤول من (أن مع الفعل المضارع)، وفحمل فمفعولها على القلب؛ أو على التأوفلات الأخرى التي ذكرتها سابقًا، ولكنف أرى أن فحكم على هذا النمط فف الجملة بالصحة لكثرة وروده فف المتون الحدفثفة ولعدم اللبس.

وكان السندف (ت1138هـ) قد ناقش هذه المسألة فف تعلفقه على الحدفث الأخير من الأحاففث التي أوردتها، مُنكرًا على الذفن قالوا بالقلب؛ لأنه لا ففسجم مع القاعدة النحوففة، فمافام النصّ عنده ففرفى على ظاهره موافقًا للقاعدة النحوففة فلا فعدل إلى التأوفل بالقلب، ونبه إلى أن العفول إلى القول بأسلوب القلب لا بف له من فاففة ودلالة زاففة، فذ فقول: " وأُورفد عَلفه أَنْ (حتفمًا) أو (حَقًّا) نكرة، وَقوله: (أَنْ لا فُنُصْرَفَ) فمَنزلةُ المَعرفةِ، وتتكفر الاسم مع تعريف الخبر لا ففوز، وأففب: بأنه من باب القلب، قلت: وَهَذَا الجواب فهدم أساس القاعدة، فذ ففأف فف مثله فف كلّ مُبْتدأ نكرة مع تعريف الخبر، فَمَا فُفقى لِقُولهم بَعْدَم الجُواز فاففة، ثم القلب لا فُقبَل ففلا نُكْتة ففلا بف لمن فُجُوز ذلك من ففان نُكْتة فف القلب هاهنا، وقفل: بل

النكرة المخصّصة كالمعرفة، قلت: ذلك في صحّة الابتداء بها، ولا يلزم منه أن يكون الابتداء بها صحيحاً مع تعريف الخبر" (السندي، 1986م، 83/3).

إذن كما بيّنت سابقاً فإنّ القول بتحميل النكرة على اسم (إنّ)؛ لأنّها قربت من المعرفة بالوصفية منافٍ لدلالة هذه المتون التي أريد بها الإخبار عن الأحداث الواردة فيها بالأحقية والحتمية التي تدلّ على الوجود، وليس العكس.

وهناك توجيه آخر في هذه الأنماط التركيبية، هروباً من الابتداء بالنكرة فيها، وهو أن يجعل المصدر المؤول اسماً لـ (إنّ)، وخبره الجار والمجرور، ويجعل (حقاً) أو (حتماً) حالاً من المجرور، كما قال السندي في توجيهه للحديث المذكور: "ويمكن أن يجعل اسم (أنّ) قوله: (أن لا ينصرف، وخبره: الجار والمجرور، وهو: عليه، ويجعل (حقاً) أو (حتماً) حالاً من ضمير (عليه)، أي: يرى أنّ عليه الإنصاف عن يمينه فقط، حال كونه حقاً لازماً، والله تعالى- أعلم" (السندي، 1986م، 83/3)، ولكنّ هذا التوجيه بعيد عن مضمون الأحاديث التي جيئت لبيان الأحقية على وجه الثبوت، وليست لبيان الحال التي تقتزن بزمن وقوع الفعل، كما هي وظيفة الحال.

3- القلب بين خبر (إنّ) ومتعلقه الاسم المجرور:

في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَعْرُوضُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ وَإِنَّكُمْ مَلَأْتُمُ اللَّهَ رَبِّكُمْ لَا بُدَّ، فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)) (البيهقي، باب الإمام يقرأ على المنبر آية السجدة، الرقم: (5808). 2003م، 206/2).

إذ ذكر أنّ قوله: ((أنكم معروضون على أعمالكم)) من المقلوب، والمعنى: وأعمالكم معروضة عليكم، كما تقول العرب: عرضت الناقة على الحوض، أي: الحوض على الناقة (الطبيبي، 1997م، 3304/10). وذلك لأنّ الأعمال هي التي تعرض على أصحابها، ويرونها عياناً، إذ هم أقدموا عليها في الحياة الدنيا، فالإنسان هو الثابت المستقرّ والأعمال هي العارض المتغيّر، فيعرض المتجوّل على الثابت وليس العكس؛ لأنّ العرض في اللغة بمعنى إظهار الشيء للشخص وإبرازه إليه، يقال: "عرض له أمر كذا أي ظهر. وعرضت عليه أمر كذا وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه" (ابن منظور، 1414هـ، 68/7). ومن ذلك عرض العمل على صاحبه، لذلك لا يصحّ أن يقال: الرجل عرض على عمله، كما لا يقال: "عرضت الناقة على الحوض، إذ المعنى عرضت الحوض على الناقة، فإنّ عرض الشيء على الشيء إراءته إيّاه ... ولا رؤية للحوض. ولعلّ النكتة في القلب في هذه الأمور أنّ العادة تحرك المظروف نحو الظرف والمعروض نحو المعروض إليه" (1) (التهانوي، 1996م، 337/2)، لذلك جعل الحديث الشريف من باب القلب، ولكن يمكن أن يُلجأ إلى تأويلات أخرى تُبقي التركيب على نمطه الحالي من دون تقليب مفرداته من (أنكم معروضون + على أعمالكم) إلى (أنّ أعمالكم + معروضة عليكم)، وذلك بحمل الفعل (عرض) على معنى (المقابلة والمجازاة)، فيفيد (على)

(1) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1337 / 2.

معنى التعليل، وفي ذلك قال علي القاري " وَالْأَظْهَرُ أَنَّ مَعْنَاهُ: مُقَابِلُونَ بِأَفْعَالِكُمْ مَجْزُؤُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ كَعَرَضِ الْعَسْكَرِ عَلَى الْأَمِيرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: 18] عَلَى أَنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (عَلَى) لِلْعَلَّةِ، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: 37]". (القاري، 2002م، 3265/8)، ويكون معنى الحديث: أنكم معروضون من أجل رؤية أعمالكم لتناولوا جزاءكم.

ويجوز أن يحمل الحديث على حذف عامل معطوف على عامل آخر اكتفاء بالثاني، فيكون "التَّرْكِيبُ مِنْ قِبَلِ عِلْفَتِ مَاءٍ وَتَبْنَاءٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَعْرُوضُونَ عَلَيَّ مُجَازُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ، إِنْ كَانَ خَيْرًا فَخَيْرٌ أَوْ كَانَ شَرًّا فَشَرٌّ" (القاري، 2002م، 3265/8) فأول قول العرب: (علفت الدابة ماء وتبناً) على تقدير: سقيت الدابة ماء وعلفتها تبناً (المرادي، 2008م، 1030/2)، فحذف العامل المعطوف واستغنى بمعموله، وكذلك الحال في الحديث الشريف. أو يحمل قول العرب السابق على تضمين الفعل معنى فعل آخر يمكن أن يتسلط على شبه الجملة (على أعمالكم)، إذ يضمن الفعل (علفت) معنى: (أطعمت) أو (غذوت)، والتقدير: أطعمت الدابة أو غذوتها ماء وتبناً (أبو حيان، 1998م، 1984/4)، وكذلك الحال في الجملة الحديثية، إذ يضمن الفعل (العرض) فيها معنى (الجزاء)، على تأويل (مُجَازُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ)، فيكون (على) بمعنى التعليل أيضاً، وبذلك يستقيم المعنى.

ويمكن أن يقال: إنَّ فعل العرض ذو اتجاهين يتسلط على الفاعل والمفعول معاً، وهذا ما أفاد به الكفوي (ت1094هـ): بقوله: "لَيْسَ فِي (عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْخَوْضِ) مَا يَدُلُّ عَلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ صَحِيحٌ مِنْ أَهْمَا كَانُ" (الكفوي، دبت، 1015). وكذلك الحال في الناس والأعمال، إذ يجوز أن يعرض كل واحدٍ منهما على الآخر، باعتبار أنَّ العرض لا يكون إلا بوجود الطرفين.

وأرى أنَّ تركيب الحديث بنمطه الوارد الذي قيل إنَّه جاء مقلوباً أبلغ ممَّا لو كان بالنمط المعتاد؛ لأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- بالجوء إليه، أراد أنَّ يجعل للأعمال ثوباً واستقراراً؛ والإنسان هو الذي يقبل إلى مشاهدة تلك الأعمال الثابتة؛ ويؤيد ذلك ما توصل إليه الآن التكنولوجيا الحديثة من التصوير الحي؛ إذ يُصوِّر الإنسان وأعماله عن طريق تصوير الفيديو، ويقبل الإنسان إلى مشاهدة تصويره بنفسه، ويؤكد ذلك العرض في السينما، فالإنسان هو الذي يُعَرِّضُ أمام الشاشات، لمشاهدة التصويرات. وفي ذلك مبالغة في تحقيق مشاهدة الإنسان عمله يوم القيامة، بحيث يذهب إليها بنفسه.

2- القلب بين المبتدأ ومتعلق الخبر:

وقد ورد من هذا الضرب نوعان:

أ- القلب بين الأسماء الظاهرة: حصل قلب مكاني بين (سورة) التي هي مضاف إليه بإضافة (كل) إليها، وكلمة (ركعة) الواقعة مبتدأ، في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((لِكُلِّ سُورَةٍ رَكْعَةٌ)) (العيني، 2008م، 435/5)، فالقلب بين متعلق الخبر مع المبتدأ، إذ إنَّ التركيب الافتراضي المعتاد هو ((لِكُلِّ رَكْعَةٍ سُورَةٌ))، ليتعلَّق كلُّ ركعة من الصلاة بسورة واحدة؛ ولأنَّ كلمة (كل) من أفاظ العموم

فالعبارة بما أضيفت إليه (كل) فيكون هو المقصود بالخبرية ولكن باعتبار العموم المستفاد من (كل)، لذلك قال بدر الدين العيني (ت855هـ): "هذا يدلُّ على أنَّ المصلي لا ينبغي له أن يزيد في كلِّ ركعة من صلاته على سورة واحدة مع فاتحة الكتاب، كما ذهب إليه جماعة من السلف، ويمكن أن يكون قوله: ((لكلِّ سورة ركعة)) من باب القلب من قولهم: عرضت الحوض على الناقة، والمعنى: لكلِّ ركعة سورة واحدة لا يُراد عليها" (العيني، 2008م، 435/5).

ويبقى الفرق الدقيق بين التركيبين، إذ إنَّ في تركيب: (لكل ركعة سورة) تعلقت الركعة بالسورة، ليخبر أنَّ كلَّ ركعة مخصوصة بسورة واحدة من غير زيادة عليها، فالإسناد هنا يفيد بيان عدد السور التي تُقرأ في كلِّ ركعة. أما في تركيب: (لكل سورة ركعة) بقلب الإسناد، فأُسندت السورة إلى الركعة، لتحديد كمية السورة التي تُقرأ في كلِّ ركعة، وهي قراءة سورة كاملة، وحُصل على هذا المعنى عن طريق هذا النوع من الإسناد الذي قيل فيه بالقلب، فهناك فرق دقيق بين التركيبين من حيث بيان السورة التي تُقرأ في كلِّ ركعة، هل هي سورة كاملة أو أكثر من سورة؟ وقد أفادت اللام هذا النوع من القصر، إذ جعلت ركعة مخصوصة بسورة كاملة دون التجزئة، وفي ذلك قال الألباني: "ويحتمل أنَّ معنى الحديث: ((لكلِّ سورة ركعة))؛ أي: سورة كاملة في كلِّ ركعة؛ أي: فلا يقتصر على بعضها؛ بل عليه أن يُتمَّها؛ ليكون حظُّ الركعة بها كاملاً. وقد أشار إلى هذا المعنى وإلى الذي قبله ابنُ نصر؛ حيث بَوَّب للحديث بقوله: (باب كراهة تقطيع السور، والجمع بين السور في ركعة... فالحديث يدلُّ على الكمال من القراءة، وهي السورة الكاملة. واقتصاره -صلى الله عليه وسلم- على بعضها نادراً؛ إنَّما هو للدلالة على جواز ذلك مع الكراهة التنزيهية؛ لأنَّها خلاف الأفضل؛ ولكنَّه لا ينفي الزيادة على السورة، وأنها أكمل وأفضل" (الألباني، د.ت، 398). وأورد ابن حبان (ت354هـ) أحاديث عدَّة ذكر فيها أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ سورة كاملة في ركعات الصلاة، (ابن حبان، 193م، 105/5-129)، ممَّا يُؤيِّد سبب اللجوء إلى القلب بين طرفي الإسناد في الحديث المذكور، للدلالة على قراءة سورة كاملة في كلِّ ركعة، إذ إنَّ تركيب الحديث بتقديم (السورة) على (الركعة) سيق للدلالة على بيان كمال السورة، ولا ينفي الزيادة عليها، فإنَّها قد تُقرأ في ركعة واحدة أكثر من سورة، ولكن يجب أن تكون السور كاملة، بخلاف التركيب الذي قُدِّم فيه (الركعة) على (السورة)، فإنَّه حُصِّت فيه سورة لكلِّ ركعة من ركعات الصلاة. وهذا من دقائق صناعة التراكيب في الحديث النبوي.

ب-القلب بين الضمان:

وقد جرى هذا الضرب في القلب بين ضمير المثني الواقع مبتدأ والجار والمجرور الجمع:

في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((اثنان في النَّاسِ، هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّغْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ)) (مسلم، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطغن في النسب والنياحة على الميت، الرقم: (121)، د.ت، 82/1).

قال المناوي (ت1031هـ): "اثنان في) بعض (الناس)، أي: خصلتان من خصالهم (هما بهم كفر)، يعنى: هم بهما كفر، فهو من باب القلب والمراد: أنَّهما من أعمال الكفار، ولا من خصال الأبرار"

(المنوي، 1988م، 33/1)، ووجه القلب في الحديث أنه أريد فيه الإخبار عن المؤمنين الذين يشار إليهم بضمير الجمع (هم) بالكفر بسبب الإقدام على هتين الخصلتين اللتين يعود عليهما الضمير (هما). ويستقيم التركيب على هذا الأساس لو كانت صياغته: (هم بهما كُفِرَ)، فيكون (هم) مبتدأ، و(بهما) شبه جملة متعلِّق بـ(هم)، و(كفر) مصدر وقع خبراً، إذ يصحُّ أن يُخْبَرَ بالمصدر عن المفرد والمثنى والجمع، والتقدير: (هم بهاتين الخصلتين كافرين)، وهاتان الخصلتان من أعمالهم، فيكون معنى الباء في هذا التركيب للسببية، والتقدير: هم بسببهما يقعون في الكفر.

ولكن يجوز أن يوجَّه الحديث على نمطه الوارد، بحيث يكون معناه مستقيماً من غير القول بالقلب، وذلك أن يجعل: (هما) مبتدأ، و(بهم) جار ومجرور خبر لـ(هما)، والجملة في معنى التأكيد للجملة الأولى (اثنتان في الناس)، و(أل) في (الناس) للجنس الصادق بالبعض، أي خصلتان موجودتان في بعض الناس، و(كفر) خبر بعد خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما كفر، ويكون معنى: هما بهما كفر، أي: الخصلتان هما كفر واقع بهما (ينظر: شاهين، 2002م، 238/1)، وتكون الباء على معناها الأصلي وهو الإلصاق. ويكون هذا النمط مختلفاً عن النمط الأول ضياغة ودلالة، وليس بين التركيبين من علاقة، حتَّى يُحكَم بالقلب بينهما، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- قد اختار هذا التركيب عن عمد ليكون تركيز المثنى على ضمير المثنى الذي يعود على الخصلتين اللتين بدأ بهما الحديث، لتوكيد الكلام، ووصف الحالة، ويبقى نسق الكلام على وتيرة واحدة من حيث ترتيب الكلمات والمطابقة فيما بينها، إذ أعاد ضمير المثنى على الخصلتين مباشرة، ولم يُحصَل على معنى التوكيد والوصف لو كان التركيب: (هم بهما كفر).

2- القلب بين الفاعل والاسم المجرور:

جاء في حديث أبي رُمثة في إنكار عُمرَ على مَأْمُومٍ قامَ بَعْدَ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ يَشْفَعُ بِقَوْلِهِ: اجْلِسْ فَإِنَّهُ لَمْ يُهْلِكْ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ صَلَوَاتِهِمْ فَصْلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((أَصَابَ اللهُ بِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ)) (أبو داود: كتاب الصلاة، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة، الرقم: (1007)، د.ت، 246/2)، وقوله: " (يَشْفَعُ) أي: يَضُمُّ إلى صلاته التي صلّاها مع النبي- عليه السلام- صلاةً أخرى من غير أن يفصل بينهما، بمكان، إذ ينبغي إذا فرغ من المكتوبة أن يتأخَّر عن موضعه أو يتقدَّم لأجل صلاة النفل، أو بزمانٍ فلا تُوصَل صلاةٌ بصلاةٍ حتَّى يتكلم المصلِّي أو يخرُجَ (ينظر: - العيني، 1999م 291/4).

وحمل الطيبي هذا التركيب على القلب بين فاعل (أصاب) وهو لفظ الجلالة، وبين ضمير المخاطب المجرور بالباء (بك) على تقدير: (أصبت الرشد بالله)، إذ قال: "((أصاب الله بك)) من باب القلب، أي: أصبت الرشد فيما فعلت بتوفيق الله -سبحانه وتعالى- وتسديده. وجاز أن يُروى: (أصاب الله رأيك). والأول هو الرواية في سنن أبي داود ... ونظيره قولهم: عرضت الناقة على الحوض، أي عرضت الحوض على الناقة، وهو باب واسع في البلاغة" (الطيبي، 1997م، 1063/3)، وجاء هذا

الإشكال بسبب معنى الفعل (أصاب) الذي يدلُّ على القصد، يقال: " صاب السهم نحو الرميَّة يصبُّ صوباً وصيوبةً وأصاب إذا قصد " (ابن منظور، 1414هـ، 536/1)، ومعنى: أصبت الرشد: قصدت الرشد واستقرَّ عندك، وهذا ينسجم مع قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمر -رضي الله عنه- إذ أراد أن يسند فعل الصواب (القصد) إليه، وليس إلى لفظ الجلالة، لذلك قالوا بقلب العنصرين، الفاعل والضمير المجرور، وتبادل موضعيهما في هذه الجملة الحديثة، ليستقيم المعنى بما يوافق معنى الفعل وإسناده. ومن أجل هذه الموافقة وُجِّهت عناصر التركيب توجيهات يمكن أن يحمل عليها الجملة، منها: أن "الهمزة للتعدية والباء زائدة للتأكيد، والتقدير: أصابك الله الحق، أي: جعلك مصيباً له في سائر أحوالك وأفعالك." (الفاري، 2002م، 771/2)، أو أن " الباء للتعدية والمفعول محذوف، أي: أصاب الله بك الرشد" (الفاري، 2002م، 771/2).

فإن هذه التوجيهات جاءت بسبب عدم صحّة إسناد الفعل (أصاب) الذي بمعنى القصدية إلى لفظ الجلالة لاستحالة المعنى، ولكن قد ذكّر للفعل معنى آخر يستقيم به دلالة التركيب المقلوب، وهو وروده بمعنى (أراد)، كما قال النووي (ت676هـ): "ومعنى أصاب الله بك، أي: أراد بك الفطرة والخير والفضل، وقد جاء أصاب بمعنى: أراد، قال الله تعالى: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رِجَاءً حَيْثُ أَصَاب﴾ [ص:36]، أي حيثُ أراد" (النووي، 1392هـ، 225/2). ونقل الزجاج (ت311هـ) إجماع المُفسِّرين وأهل اللُّغة على هذا المعنى (الزجاج، 1988م، 333/4). وصحَّ بهذا التأويل أن يُسند الفعل (أصاب) إلى لفظ الجلالة في هذا التركيب، وعندئذ لا قلب فيه. وأعطت هذه الوظيفة الدلالية المزدوجة التي يؤدّيها الفعل (أصاب) في صناعة هذا التركيب النبوي ثراء في معناه، إذ يدلُّ على المعنى الإنشائية بحمل الفعل على معنى القصد، فهو دعاء لعمر -رضي الله عنه- بسلوكه الطريق الصواب، ويدلُّ على معنى الخبرية بحمله على معنى الإعطاء.

ومن ذلك أيضاً حديث عمرو بن عبسَةَ السُّلَمِيّ قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: ((صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَعْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ)). (مسلم، كتاب الصلاة، باب إسلام عمرو بن عبسة، الرقم: (294)، دت، 570/1).

إذ ذُكر أن قوله -صلى الله عليه وسلم-: ((حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ)) من الكلام المقلوب وأصله: حتى يستقلَّ الرمح بالظلِّ (الطبيبي، 1997م، 1119/4). ويفسر هذا اللجوء إلى القلب والخروج عن النمط المعتاد من الجملة وهو استقلال الرمح للظلِّ وليس العكس، بأنّه دلالة المبالغة في وصف الحالة في القياس دون نقص أو زيادة، للفرق بينها وبين أوقات الصلاة الأخرى، إذ لا يلجأ إلى القلب، ولا يُشجّع عليه إلا كمال البلاغة (السكاكي، 1987م، 211)، "أي يبلغ ظلّه أدنى غاية النقص، ففيه محسن

القلب من المبالغة المتولدة عنه، لإفادة كون الرمح صار بمنزلة الظلّ في القلّة، والظلّ صار بمنزلة الرمح في عدم وجود شيء في الأرض إلا بمقدار مركزه، وذلك لأنّ ظلّ الشاخص يكون أوّل النهار طويلاً إلى جهة المغرب، ثمّ ما زاد يتناقص إلى أن يصل إلى غايته، وذلك وقت الاستواء، أو يزول بميل الشمس إلى ناحية المغرب، وتحول الظلّ إلى جهة الشرق، وهذا هو وقت الزوال الذي به يدخل وقت الظهر ويزول وقت النهي، والظلّ الموجود عند الاستواء يسمّى ظلّ الزوال، لوجوده في أكثر البلاد قبل ظهور الزيادة" (ابن علان، 2004م، 344/4)، وهذا من فوائد ورود التركيب مقلوباً، إذ فيه فضلاً عن الإخبار عن تحديد وقت صلاة الظهر باستواء الظل مع الرمح- مبالغة في بيان حجم ظلّ الرمح من حيث الاستواء التام.

ولكنّ قد وجّهت عناصر هذا التركيب توجيهات أخرى، يمكن أن يُحمّل بها الحديث على عدم القلب، لاستقامة معناه: " أحدهما: ... أن معنى ((يستقلّ الظلّ بالرّمح)): أنّه يرتفع معه، ولا يقع منه شيء على الأرض، من قولهم: استقلّت السماء: ارتفعت. وثانيها: أن يكون المضاف محذوفاً، أي: يعلم قلّة الظلّ بواسطة ظلّ الرّمح " (الطبيبي، 1997م، 1119/4)، فيحمل الفعل (يستقلّ) في التوجيه الأول على الاستقلال الذي بمعنى الارتفاع والاستبداد، أو الاستواء، على معنى: أنّ الظلّ يكون مُقابل الرّمح في جهة الشمال ليس مائلاً إلى المغرب، ولا إلى المشرق (سنظر: مسلم، 1392هـ)، ويكون الباء للتعدية، والتقدير: يرفع الرّمح ظلّه، وثالثها: أنّ معنى " ((حتّى يستقلّ الظلّ بالرّمح)): أن يكون ظلّه قليلاً، كأنّه قال: حتّى قلّ ظلّ الرّمح، والباء زائدة، جاءت لتحسين الكلام" (القاضي عياض، 1998، 209/3) أي حتّى يبلغ ظلّ الرّمح المغرور في الأرض أدنى غاية القلّة والنقص؛ لأنّ ظلّ كلّ شخص في أول النهار يكون طويلاً؛ ثم لا يزال ينقص حتّى يبلغ أقصره، وذلك عند انتصاف النهار (ينظر: الطبيبي، 1997م، 1119/4)، فهو مجاز في عدم بقاء ظلّ الرمح على الأرض، ورابعها: "أنّ الباء للإلصاق، والرّمح كناية عن الشاخص، والتقدير: حتّى يقلّ الظلّ الملتصق بالشاخص: أي ينتهي إلى غاية قلّته، أو حتى ينتهي: أي يرتفع الظلّ الملتصق بالشاخص عمّا حواليه حتّى لا يبقى على الأرض منه إلا قدر لا يظهر ببادي الرأي" (ابن علان، 2004م، 344/4).

فإنّ هذه المحامل الدلالية جاءت بسبب الغرابة في ترتيب المفردات في هذا التركيب الحديثي، إذ تبادل الفاعل والاسم المجرور المتعلق بالفعل (يستقلّ) بواسطة (الباء) للفعل موضعيهما، بحيث جعل فيه المتحرّك وهو (الظلّ) أن يقاس بالثابت وهو (الرّمح)، وكان الترتيب المعتاد على وفق التعلّق بين مفرداته أن يكون (يستقلّ الرّمح بالظلّ)، عند ذلك يُسلط فعل الاستقلال على الرّمح الذي يقاس به الظلّ؛ ولكن هذا القلب بين العناصر جعل التركيب أن يكون مشحوناً بالدلالات النحوية، منها المبالغة، والتنوّع الدلالي للفعل (يستقلّ)، وهو القلّة والاستقلال والاستقرار والارتفاع، وكذلك التنوع الدلالي للحرف الجر (الباء)، وهو الزيادة والإلصاق والتعدية. فيمكن أن يُحمّل التركيب على هذه التوجيهات جميعها، لتزيد القول الشريف بلاغة وفصاحة في تصوير تحديد وقت الدخول في صلاة الظهر.

ومن هذا النوع من القلب التركيبي جملة (ما نقصت صدقةً من مال) في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: ((مَا نَقَصْتُ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ)) (مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: استحباب العفو والتواضع، الرقم: (2588)، دبت، 2001/4)، إذ فيها إشعار بأن هناك قلباً بين عنصري التركيب، وهما الفاعل (صدقةً) والاسم المجرور (مال)؛ لأنَّ الفعل (نقص) يتوجّه إلى (المال) وليس إلى الصدقة، والتقدير: ما نقص مالاً من صدقة، وتكون دلالة (من) سببية، أي ما نقص مالاً بسبب الصدقة. وبذلك يكون الفعل (نقص) لازماً غير متعدي إلى مفعول. ولكنَّ النيرني (ت625هـ) قد ذكر أنَّ هذا الفعل متعدي فيكون الكلام سليماً غير مقلوب، إذ قال: " قد توهم قوم أنَّ قوله: ((ما نقصت صدقةً من مال)) من الكلام المقلوب، والمراد: ما نقصت مالاً من صدقة، وهذا غلط عرض لقائله من أجل أنَّه توهم أنَّ (نقص) لا تتعدى إلى مفعول، وهذه كلمة تغلط فيها العامة" (النيرني، 2001م، 538/2. فتكون " (من) زائدة، أي: ما نقصت صدقةً مالاً، ويحتمل أنَّها صلة لـ(نقصت)، والمفعول الأول محذوف، أي: ما نقصت شيئاً من مال، بل يزيد في الدنيا بالبركة فيه، ودفع المفسد عنه، والإخلاف عليه بما هو أجدى وأنفع وأكثر وأطيب " (الطبيبي، 1997م، 154/5).

والفعل (نقص) يستعمل لازماً ومتعدياً كما هو معروف. ومن هذه الوظيفة المزدوجة لهذا الفعل جاء التوجيهان المختلفان للحديث الشريف، إذ إنَّ الفعل إذا حُمِلَ على التعدي فلا إشكال في وظيفة العناصر النحوية في التركيب، فيكون الفعل (نقص) متوجّهاً إلى (الصدقة) مسندة إليه ومتّصفة به، ويقع الفعل على (مالاً)، على تأويل: إنَّ الصدقة لا تنقصُ المال. أمّا إذا حُمِلَ الفعل على اللزومية فإنَّه يحدث إشكال في معنى الحديث؛ لأنَّ لفظ (صدقة) يكون فاعلاً للفعل (نقص)، والمتعلّق المجرور به هو (مال)، على تأويل: ما نقصت صدقةً بسبب المال، ولا شك أنَّ المال ينقص بسبب الصدقة وليس العكس، فحصل قلب بين وظيفتي الاسمين (صدقة) و(مال).

ويمكن أن يقال: إنَّ هذا القلب جاء لبيان أفضلية الصدقة بالمال الذي يُعَدُّ من أعظم الصدقات، فإنَّ هذا النوع من الصدقة لا ينقص أجره، بل يضاعف أضعافاً كثيرة؛ لأنَّ صاحبه ينفق أعلى ما لديه، ولا شك أنَّ المال محبوب لدى الإنسان، فلو أُقبل إلى إنفاقه يفوز بالأجر كاملاً، ولهذا الغرض جاء التبادل بين وظيفتي الاسمين، ليدلَّ التركيب على عدم نقص أجر الصدقة إذا كان من مال، فجاءت هذه الدلالة عن طريق هذا القلب- والله أعلم-.

2-القلب بين فعلين متعاطفين:

إنَّ قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ)) (البخاري، كتاب التمني، باب أجر الحاكم إذا اجتهد وأصاب أو أخطأ، الرقم: (7352)، 1422هـ، 108/9) هو من باب القلب التركيبي بين المتعاطفين إذ القياس أن يقال: إذا اجتهد فحكم؛ لأنَّ الحكم متأخر عن الاجتهاد، والاجتهاد مُقدّم على الحكم في ترتيب الأحكام، إذ لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقاً (العسقلاني، 1379هـ، 319/3)، وللخلاص من هذا الإشكال الدلالي قدّر النووي (ت676هـ) فعل الإرادة في هذا التركيب، إذ قال: "في الحديث محذوفٌ تَقْدِيرُهُ: إِذَا أَرَادَ

الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ" (مسلم، 1392هـ، 14/2)، ويؤيد ذلك "أن أهل الأصول قالوا: يجب على المجتهد أن يجدد النظر عند وقوع النازلة، ولا يعتمد على ما تقدم له، لإمكان أن يظهر له خلاف غيره" (العسقلاني، 1379هـ، 319/3)، وهناك توجيه آخر أيضاً للخلاص من الإشكال، يعتمد على الوظيفة الدلالية للفاء، وهي احتمالها أن تكون تفسيرية لا تعقيبية (العسقلاني، 1379هـ، 319/3)، وعند ذلك يكون الاجتهاد تفسيراً للحكم، ولا يتحتم في ذلك ورود الاجتهاد قبل الحكم، بل فيه تفسير لنوع الحكم، فيكون ملازماً للاجتهاد، فلا حكم كاملاً لو لم يكن بالاجتهاد، ولا سيما في الأحكام التي تتطلب النظر والاجتهاد لعدم ورود حالات مماثلة سابقة لها، وبهذا التوجيه لا حاجة لتقدير محذوف؛ لأن تقدير (الإرادة) كان من أجل الخلاص من عطف السابق في الترتيب على اللاحق. ويبدو لي أن هذا الاحتمال الدلالي للحرف العطف (الفاء) بحملها على دلالة التفسير هو المقصود في تقديم فعل الحكم على فعل الاجتهاد؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- أراد أن يبين أن حكم الحاكم يجب أن يُفسر بالاجتهاد ويقترن به، كي يترتب في الحكم ويجتهد فيه، فكان الحكم والاجتهاد حدث واحد مرتبطان ببعض لا حدثان مرتبطان، ويكون التركيز على الاجتهاد في الحكم، بدليل ورود (ثم) العاطفة التي تدل على التعقيب بمهلة وتراخي قبل الفعل (أصاب) في سياق الحديث؛ لأن المعنى لا يستقيم تماماً في ربط الفعل (اجتهد) بالفعل (حكم) بواسطة الفاء التعقيبية التي تفيد الترتيب باتصال، وربطهما معاً بالفعل (أصاب) بواسطة (ثم) التي تفيد الترتيب بانفصال، على حد قول ابن مالك الذس قال: "والفاء للترتيب باتصال ... وثم للترتيب بانفصال"، (ابن مالك، دت، 47)؛ لأن الأحداث في تركيب الحديث تُحصل مع بعض في آن واحد، فالحاكم يجتهد فيحكم فيصيب أو يخطأ. وهذا التركيب أبلغ من أن لو كان بتقديم (اجتهد) على (حكم)، وتحميل الفاء على دلالة التعقيب؛ لأنه يوحى بافتراق الحدثين لكونهما متعاقبين، وبذلك نحصل على تركيبين مختلفين من حيث الدلالة، وهما: إذا اجتهد الحاكم ثم أصاب فله أجران... أو: إذا حكم الحاكم ثم أصاب فله أجران.

المطلب الثاني: القلب بين متعلقات الإسناد:

1- القلب بين المفعول به والاسم المجرور:

وقد ورد هذا الضرب على نوعين، إذ ورد بين الأسماء الظاهرة، كما ورد بين الضمائر وكما يأتي:

أ- القلب بين المفعول به (الاسم الظاهر) والاسم المجرور الظاهر:

في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ)) (ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة

والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، الرقم (1342)، 2009، 426/1).

ذكر الخطابي (ت388هـ) أن "المعنى: زَيِّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَقَدَّمُوا الْأَصْوَاتَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي قَلْبِ الْكَلَامِ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، يُقَالُ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، أَي: عَرَضْتُ الْحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ، وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّعْرَى وَاسْتَوَى الْعُودُ عَلَى الْجِرْبَاءِ، أَي: اسْتَوَى الْجِرْبَاءُ عَلَى الْعُودِ... وَإِنَّمَا تَأَوَّلْنَا الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْقُرْآنِ -وَهُوَ كَلَامُ الْخَالِقِ- أَنْ يُزَيَّنَ صَوْتُ مَخْلُوقٍ، بَلْ هُوَ بِالْتَّرْتِيبِ لِعَبْرِهِ وَالتَّحْسِينِ لَهُ أَوْلَى. وَقَدْ تَوَقَّيْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ قَوْمٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِثْبَاتَ مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ بِاللَّفْظِ." (الخطابي، 1982م، 357/1، 358). لذلك حمل الخطابي مفردات التركيب المقلوب على دلالات أخرى لا يراد

بها تزيين الأصوات والتغني بالقرآن، فقال: "والمعنى: أشغلو أصواتكم بالقرآن والهجو بقراءته واتخذوه زينة وشعازاً، ولم يرد تطريب الصوت به والتحزين له، إذ ليس هذا في وسع كل أحد، فلعل من الناس من إذا أراد التزيين له أفضى به إلى التهجين، وإنما المعنى في ذلك ما ذكرناه لقوله: ((ليس منا من لم يتغن بالقرآن)) (البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور، الرقم: (7527)، 1422هـ، 154/9)، إنما هو أن يلهج بتلاوته كما يلهج الناس بالغناء والطرب عليه... وكانت العرب تتغن بالركباني -وهو النشيد بالتمطيط والمد- إذا ركبت الإبل وإذا جلست في الألفية وعلى أكثر أحوالها، فلما نزل القرآن أحبب عليه السلام - أن يكون القرآن هجيرهم مكان التغني بالركباني" (الخطابي، 1982م، 357/1، 358).

وقد رد ابن بطال (ت449هـ) عن قول الخطابي مرجحاً القول الذي يؤكد جواز تزيين القرآن بالصوت قائلاً: "والقول الأول الذي عليه الفقهاء، وعليه تدل الآثار، وما اعتل به الخطابي أن كلام الله لا يجوز أن يزيه صوت مخلوق، فقد نقضه بقوله: وليس التزيين في وسع... إلى آخره، فقد نفى عنه التزيين وأثبت له التهجين. وهذا خلف من القول، ولو كان من باب المقلوب كما زعمه هذا القائل لدخل في الخطاب من كان قبيح الصوت وحسنه، ولم يكن للصوت الحسن فضل على غيره، ولا عرف للحديث معنى" (ابن بطال، 2003م، 10/545).

فإن الذين قالوا بقلب التركيب باعتبار أنه على غير القلب يكون المفعول به (القرآن) هو المزيّن، والاسم المجرور (الأصوات) بالباء التي تفيد الاستعانة هو المزيّن، وعلى رأيهم هذا لا يصح من حيث المعنى، وحجتهم أن القرآن أعظم من أن يحسن بالصوت، بل الصوت أحق بأن يحسن بالقرآن، فيكون التركيب بحسب تأويلهم: (القرآن يُزيّن الأصوات)، وليس (الأصوات تزيّن القرآن). ولكنني أرى أن صناعة تركيب الحديث على نمطه الوارد فيه دلالات إضافية على النمط المعتاد الذي قيل فيه بالتبادل بين وظيفة المفعولية للمفعول به (القرآن)، ووظيفة الفاعلية - أي الفاعلية من حيث المعنى وليس من حيث الاصطلاح النحوي- للاسم المجرور (الأصوات)؛ لأنه لا يخفى أن القرآن الكريم هو مزيّن من عند الله أصلاً، سواء أكان قريء أم لم يُقرأ، ولكن المراد هنا التركيز على القراءة الجميلة الحسنة التي تؤثر في السامع وتدخل البهجة والطمأنينة في قلبه، وكم من الأصوات الحسنة تحبب القرآن إلى السامعين وتزيّنه لهم، إذ إن الكلام الحسن يزيد حسناً وزينة بالصوت الحسن. ويؤيد ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي موسى الأشعري، حين سمع قراءته وحسن صوته: ((لقد أوتي هداً من مزامير آل داود))، (ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، الرقم: (1341)، 2009م، 3/365)، ويحتل التركيب أيضاً معنى الانشغال بالقرآن والهجا بقراءته، واتخاذ شعراً لمن ليس بوسعه تطريب الصوت والتزيّن له، فإن المعنيين كليهما محتملان في التركيب النبوي، ليكون شاملاً لقراء القرآن الكريم جميعاً، ذوا الأصوات الحسنة وغيرهم.

ب- القلب بين ضمير المتكلم الواقع مفعولاً به وضمير المخاطب المجرور بالباء:
في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((أَخْرَجَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا تَفَتَّ إِلَيْهَا، فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَتَرَفَّعَ لَهُ شَجَرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَأَسْتَنْظِلَ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: يَا ابْنَ آدَمَ، لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَغْزُرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا، فَيَسْتَنْظِلُ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تَرَفَّعَ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَى، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْنِي مِنْ هَذِهِ لِأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، وَأَسْتَنْظِلَ بِظِلِّهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا، فَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَغْزُرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَنْظِلُ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تَرَفَّعَ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَى، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْنِي مِنْ هَذِهِ لِأَسْتَنْظِلَ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا، قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، هَذِهِ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَغْزُرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْنَيْتَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ؟ أَيْرِضِيكَ أَنْ أُعْطِيكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، أَسْتَهْزِئُ بِمِيٍّ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ (...)) (مسلم، كتاب الإيمان، باب: آخر أهل النار خروجاً، الرقم: (187)، دت، 1/174).

فُفَسِّرَ قَوْلَهُ -تَعَالَى- فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: (وَمَا يَصْرِيئُ مِنْكَ) بِأَنَّهُ يَعْنِي: (مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ)، أَيُّ مَا يَقْطَعُ مَسْأَلَتَكَ وَيَمْنَعُكَ مِنْ سؤَالِي: يَقَالُ صَرِيئُ الشَّيْءِ إِذَا قَطَعْتَهُ، وَصَرِيئُ الْمَاءِ وَصَرِيئُهُ إِذَا جَمَعْتَهُ وَحَبَسْتَهُ (ابن منظور، 11414هـ، 458/14)، لَذَا قَالَ الطَّبِيْبِيُّ: "يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْقَلْبِ فَأَصْلُهُ: مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ، وَقَلْبٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالْقَلْبُ شَائِعٌ فِي كَلَامِهِمْ ذَائِعٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ" (الطَّبِيْبِيُّ، 1997م، 3536/11). فَالْمَخَاطِبُ هُوَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- وَالْمَخَاطَبُ هُوَ هَذَا الْعَبْدُ الَّذِي انْقَطَعَ عَنْ سؤَالِ رَبِّهِ، وَهَذَا يَنْطَلِبُ ضَمِيرَ الْخَطَابِ لِيَتَوَجَّهَ السؤَالُ إِلَى الْعَبْدِ الْمَخَاطَبِ، لِذَلِكَ حَمَلَهُ الطَّبِيْبِيُّ عَلَى قَلْبِ الْكَلَامِ. وَلَكِنْ لَوْ دَقَّقْنَا فِي صِيَاعَةِ التَّرْكِيبِ لَرَأَيْنَا أَنَّ الْجَوَاءَ إِلَى تَرْكِيبِ (مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ) بَدَلًا مِنْ (مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ) مَقْصُودٌ، إِذْ فِيهِ دَلَالَاتٌ إِضَافِيَّةٌ، أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبَيِّنَهَا مِنْ خِلَالِ الْقَلْبِ بَيْنَ مَكَانِ الضَّمِيرَيْنِ، يَأْتِي الْمَتَكَلِّمُ وَتَأْتِي الْخَطَابُ، إِذْ إِنَّهُ أُرِيدَ بِتَقْدِيمِ ضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ بَيَانَ عَدَمِ إِرَادَةِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- الْانْقِطَاعَ مَعَ عَبْدِهِ، وَحَبِيَّةَ لِسؤَالِهِ إِيَّاهُ، وَكَرْهَهُ لِتَرْكِهِ، فَالْتَوَاصُلُ ثَابِتٌ مِنْ عِنْدِهِ -جَلَّ وَعَلَا- إِلَّا إِذَا أَقْدَمَ الْعَبْدُ إِلَى انْقِطَاعِ هَذَا التَّوَاصُلِ وَانْحِبَاسِهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَحْصُلُ الصَّرِيئُ وَالانْقِطَاعُ مِنْ لَدُنْهِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ فِعْلِ الْعَبْدِ وَلَيْسَ بِرِغْبَةٍ مِنَ اللَّهِ، لِذَلِكَ قَالَ -سُبْحَانَهُ-: ((مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ))، فَيَنْصَدُّ التَّرْكِيبُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ عَلَى اسْتِمْرَارِيَّةٍ مُوَاصِلَةٍ لِلَّهِ مَعَ الْعَبْدِ وَدِيمُومِيَّتِهَا دُونَ انْقِطَاعِ، إِلَّا إِذَا عُرِضَتْ لِانْقِطَاعِ مِنَ الطَّرْفِ الْآخَرِ. وَلَا يَحْصُلُ عَلَى هَذِهِ الدَّلَالَاتِ إِذَا كَانَ التَّرْكِيبُ (مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ)؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ بِهِ يَقَعُ عَلَى انْقِطَاعِ الْعَبْدِ لِه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ويأتي هذا الأمر عن طريق تحريّ الدقّة في صياغة التراكيب ونظمها، بحيث يوضع كلُّ كلمة في مكانها الدقيق للحصول على معانٍ لا يُحصَل عليها لو كانت العناصر التركيبية تركت مكانها الصحيح إلى مكان آخر في هذا التركيب، وإن كان المعنى العام مستفاداً من خلال اجتماع تلك العناصر في ذلك الكلام. ولذلك نرى بعض شرّاح الحديث للتوفيق بين التركيبين في هذا الحديث يلجأون إلى استشفاف دلالات عامّة يُحمَل عليها التركيبان، وهي حصول الانقطاع بين الطرفين؛ لأنّ فعل الانقطاع لا يكون إلا بالطرفين فلو انقطع طرف انقطع الآخر لا محالة، لذلك لا يضرُّ بالتركيب تقديم ضمير المتكلم عن المخاطب أو تأخيره عنه، فالأمر سيّان، وردُّوا بذلك عن الذين أخطأوا رواية الحديث بتقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، كما قال النووي (ت678هـ): "وَرُوِيَ فِي غَيْرِ مُسَلِّمٍ (مَا يَصْرِيكَ مَيِّي)، قَالَ إِزْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ هُوَ الصَّوَابُ وَأَنْكَرَ الرَّوَايَةَ الَّتِي فِي صَحِيحِ مُسَلِّمٍ وَعَبَّرَهُ (مَا يَصْرِيكَ مِنْكَ)، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ بَلْ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَإِنَّ السَّائِلَ مَنَى انْقَطَعَ مِنَ الْمَسْئُولِ انْقَطَعَ الْمَسْئُولُ مِنْهُ، وَالْمَعْنَى: أَي شَيْءٍ يُرْضِيكَ وَيَقْطَعُ السُّؤَالَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (مسلم، 1392هـ، 42، 43/2) وارتضى الطيبي هذا التوجيه ومدحه وعدّه من "من توارد الخواطر كوقع الحافر على الحافر" (الطيبي، 1997م، 3537/11).

ولكن كما ذكرت سابقاً أنّ في القلب بين الضميرين في الجملة الحديثية السابقة غرضاً آخر فضلاً عن الجواز اللغوي الذي يأتي عن طريق المعاني المعجمية لعناصر هذه الجملة- وهو انصباب التركيب على المتكلم وتسليط الضوء عليه في الخطاب، إذ إنّ هناك فرقاً دلاليّاً دقيقاً بين (ما يصريني منك) و(ما يصريك مني) كما مرّ. وجاء ذلك عن طريق توظيف هذا القلب بين الضميرين.

2- القلب بين الاسم المجرور المضاف والمضاف إليه:

جاء في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حُدْنَاءُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيُّنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) (البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة، الرقم: (3611)، 1422هـ، 2000/4).

إذ ذكر الكرمانى أنّ قوله- صلى الله عليه وسلم-: ((من خير قول البرية)) "هو من باب القلب، ومعناه: خير من قول البرية، أي: من كلام الله ... أو خير أقوال الخلق، أي: رسول الله -صلى الله عليه وسلم-" (الكرمانى، 1981م، 263/24).

وقد وُجّه لفظ (القول) في: (يقولون من قول خير البرية) على أنّه كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-، أي: يقولون من قول خير الناس، وهو النبي -صلى الله عليه وسلم-، أمّا التركيب (يقولون من خير قول البرية) الذي قالوا فيه: إنّهُ تركيب مقلوب، بتقديم (خير) على (قول) فقد وجّهوه على أنّه من كلام الله، أو كلام الناس، أي: يتحدثون عن خير أقوال الله، أو خير أقوال الناس، وبهذا التوجيه لا يحمل التركيب على القلب، بل تقديم اسم التفضيل (خير) على المضاف إليه (قول) جاء عمداً، ليفيد التركيب، أنّ الخوارج يقولون بالقول الحسن في الظاهر والباطن على خلاف ذلك، وقد رجّح الطيبي هذا بقوله: "

لأنَّ ((فقولون)) هنا بمعنى: فحدثون أو فآخذون من ففر ما ففكلم به البرفة. وفنصره ما روى فف شرح السنة: وكان ابن عمر -رضف الله عنهما- فرى الفوارج شرار فخلق الله -تعالى-، وقال: إنهم انطلقوا إلى آفات نزلت فف الكفار ففجعلوها على المؤمنف) (الطفف، 1997، 2498/8).

وقد وفه العفنف الففءف ففوفهاً فوفياً فلالياً لففف (القول) فف الففءف على إرادة السنة النبوفه فف قول الفوارج، وذلك بفعل المضاف فافلاً فف المضاف إليه، إذ قال: "وففءف أن ففكون الإضافة من باب ما ففكون المضاف فافلاً فف المضاف إليه، وففءف ففءف لا القرآن، هو كما قال الفوارج: لا حكم إلا لله، فف فضفة الففءف، وكانت كلمة فف وففكن أراوا بها باطلاً" (العفنف، ففء، 144/16) وبذلك ففءف المعنى فف الفركفففن، الأصل والمقلوب، ولكفنف أرى أن الفركفب الفف ففءف ففءف: إنه مقلوب فف لفءل على المعنى الآخر الفف لا فءلً علىه إذا كان الفركفب على نمطه المعتاد، فكل نمط من الفركفب له خصوصفة من ففءف فرففب الألفاظ ففءف، لففرفى الفالات المرجوة من فلاله، واستشفاف أفراف فلامفة فرفءها المفلءف بواسلفه، ولا فمكن أن ففءف إلى القول بالفلب، مادام الفالات الفوفه مستفافة ومفوفرة.

3- القلب بفن حرفف الجر (مع) و(الباء):

قال النبف -صلف الله علىه وسلم-: ((إن الله لا ففءف العلم فعد أن أعطاكموه انفزاغاً، ولكف ففءف ففءف منهُم مع قبض العلماء بعلمهم، ففءف فاس جفءاً، ففءفون ففءفون برأفهم، ففءفون وففءفون)) (الفبارف، ففءف الإعتصام بالففءف والسنة، باب ما ففكون من فم الراى وفكلف الففاس، الرقم: 7307) ، 1422هـ، 100/9).

فإن قوله: (مع قبض العلماء بعلمهم) ففءف قلب بفن الحرفففن، (الباء) و(مع)، والففءف: ولكن ففءف قبض العلماء مع علمهم، أو المراد بعلمهم: بكتبهم، بأن ففءف العلم من الففاتر وففءف (مع) على معنى المصاحبة (الكرفمانف، 1981م، 253/25)، أو بمعنى: ففءف (العفنف، ففء، 44/25)، والفف ففءف بشراف الففءف أن ففءفوا بالفلب بفن حرفف الجر (الباء) و(مع) فف هذا الفركفب هو أن العلماء ففءفون ومعهم علمهم وبذلك ففءف العلم، ولا فعنف زوال العلم من العلماء، وففءف ذلك قوله -صلف الله علىه وسلم-: ((إن الله لا ففءف العلم فعد أن أعطاكموه انفزاغاً))، ففءف الباء عند ذلك أن ففءف على لفظة (الفبض)، وففءف (مع) أن ففءف على لفظة (العلماء)، على ففءف: ففءف العلم بفبض العلماء مع علمهم، ففءف فعل الانفزاغ إلى العلماء وعلمهم معاً، ففءف زوال العلماء ماصحياً مع علمهم، وففءف الفار والمفءرور (قبض العلماء) مفلءاً بالفعل (ففءف)، وففءف الباء للسببفة، أف ففءف العلم بسبب زوال العلماء.

ولكفنف أرى أن الففءف بسفاهه الفف وفءف ففءف من لو كانت (الباء) فافله على لفظ (العلماء) و(مع) فافله على لفظ (العلم)؛ لأن (مع) الفف ففءف على المصاحبة فف صاصبف العلماء بالعلم المذكور مسبقاً فف الففءف، ففءف ففءف الففءف: إن الله لا ففءف العلم انفزاغاً ففءف، ولكن ففءف العلم مع العلماء، وففءف قوله: (بعلمهم) ففءف من الففءف لفبان زوال العلم مع العلماء؛ لأن العالم ففءفه عن الناس

علمه، فإذا زال علمه فهو زائل أيضاً، وإن كان زوالاً مجازياً دون خروج الروح، فيبقى جنة هامة لا دور له في الحياة، ويُعدُّ هذا نوعاً من القبض، إذ إنَّ القبض يكون بجمع الكَفِّ على الشيء، ثمَّ استعمل للموت، يقال: فُيِّضَ المريض إذا مات (ابن منظور، 1414 هـ، 213/7، 214). ولا يعني زوال العلم إفراغ العالم منه، بل الأمر أوسع من ذلك، إذ إنَّ هناك علماء كثيرين لم يستفيدوا من علمهم ولم يفيدوا به، ومالوا عن الطريق القويم، فأصبح علمهم نقمة لهم وللناس، بدلاً من أن يكون نعمة، وهذا كلُّه يدخل في إطار قبض العلم، وانتزاعه من العالم.

الخاتمة ونتائج البحث:

- بعد رصد ظاهرة القلب التركيبي في أحاديث نبوية، توصَّلت إلى نتائج عدَّة، ومن أهمها:
- 1- القلب بين عناصر التركيب ووظائفها النحوية والدلالية ظاهرة غريبة في توزيع الوظائف في الكلام البليغ، وليست من باب التقديم والتأخير؛ لأنَّ في القلب التركيبي يتبادل العنصران النحويان ووظيفتهما نحواً ودلالة، أمَّا في تقديم العناصر التركيبية وتأخيرها فإنَّ العنصر النحوي يحتفظ بوظيفته، وكلُّ ما يحصل هو التحوُّل الموقعي بين عناصر الكلام في الرتبة.
 - 2- لم تحظْ الأحاديث النبوية الشريفة بدراسة ظاهرة القلب التركيبي فيها، وقد سجَّلت هذه الدراسة ظواهر القلب في كثير من الأنماط التركيبية، لتضمَّ أمثلتها إلى الشواهد النحوية الأخرى التي ذكرها النحاة، من القرآن والشعر والنثر.
 - 3- تتحقَّق دلالات إضافية مستشفَّة من عناصر تركيب الحديث باللجوء إلى قلب الكلام، فيكون الحديث بنمطه الوارد الذي قيل فيه: إنَّه جاء مقلوباً أبلغ وأكثر دلالة ممَّا لو كان بالنمط المعتاد.
 - 4- هناك مقاصد عديدة وراء اللجوء إلى القلب التركيبي، منها: الاختصار، والمجاز، والسعة في الكلام، وإرادة معنى خفي، والملاحة، والازدواج الوظيفي، وإثارة الذهن، وتقوية المعنى وغيرها من مقاصد دلالية دقيقة يستطيع القارئ الدقيق أن يستشفَّها ويلحظها في النصوص البليغة.
 - 5- التبادل الموضعي والوظيفي والدلالي بين المسند والمسند إليه بعد الحرف الناسخ (إنَّ) ظاهرة شائعة في تركيب الحديث النبوي، وهو أكثر الأنماط التركيبية في لغته، إذ إنَّ هناك متوناً حديثية عدَّة على نمط واحد من الصياغة التركيبية، وهو الحرف المشبَّه بالفعل مع اسمه النكرة (حقاً) أو (حتماً)، بمعنى (وجوباً) موصوف بشبه الجملة (على مع مجرورها)، ثمَّ الخبر المصدر المؤول من (أن مع الفعل المضارع)، مما يجعله نمطاً صحيحاً في صياغة التراكيب، يُلجأ إليه لقصد إفهام المخاطب، وجلب انتباهه ليكون مركزاً على الكلمة التي حصل فيها القلب.
 - 6- يؤثِّر التنوُّع الدلالي للحروف، والاحتمالات التوجيهية الواردة فيها في القول بقلب التركيب في الحديث النبوي، كحمل (فاء) على معنى التعقيب، ومعنى التفسير.
 - 7- كما إنَّ للمعنى المعجمي للكلمة أثراً في الحكم على التركيب اللغوي الذي تضمنها بالقلب، كتنوُّع المعنى المعجمي للفعل (أصاب) الذي يأتي بمعنى القصد ومعنى الإرادة.
 - 8- كما يؤثِّر التوجيه الإعرابي للنص في الحكم عليه بالقلب، بحيث قد يُحمَل عنصر تركيب واحد على أكثر من حالة إعرابية، فنحصل في إحدى حالاته على التركيب المقلوب.

المصادر:

- 1- ابن الأنبارف أبو بكر، مءمء بن القاسم بن مءمء بن بشار بن الحسن بن (ت328هـ)، الأءءاء، ءءقف: مءمء أبو الفضل إبراهم، المءءبة العصرةة- بفرء، (1407هـ-1987م).
- 2- ابن بءال، أبو الحسن علف بن ءلف بن عبء المءك المءروف (ت449هـ)، شرح صءفء البءارف، ءءقف: أبو ءمفم فاسر بن إبراهم، مءءبة الرشاء- الرفاض، ط2، (1423هـ-2003م).
- 3- ابن ءبان، مءمء بن أءمء بن ءبان بن مءاء بن مَعْبء، ءءمفمف، ءءارمف، ءبسة (ت354هـ)، صءفء ابن ءبان بءرءفب ابن بلبان، ءءقف: شعفب الأرنوءو، مؤسسة الرسالة - بفرء، ط2، (1414هـ-1993م).
- 4- ابن ءرسةوءفه، أبو مءمء، ابن المرزبان عبء الله بن ءعفر بن مءمء (ت347هـ)، تصءفء الفصفء وشرءه: ءءقف: ء. مءمء بءوئ المءءون، المءلس الأعلى للءئون الإسلامفة- القاهرة، (1419هـ-1998م).
- 5- ابن السراء، أبو بكر مءمء بن السرف بن سهل ءءوئ (ت316هـ)، الأصول فف ءءو، ءءقف: عبء الحسن الفءلف، مؤسسة الرسالة- لبنان، (ء.ء).
- 6- ابن عصفور، أبو الحسن، علف بن مؤمن بن مءمء ءءزئمف الإشبلف، (ت669هـ)، ضرائر الشعر، ءءقف: السفء إبراهم مءمء، ءار الأءءلس للءبءاعة والنشر وءءوزفء- بفرء، ط1، (1980م).
- 7- ابن علفان، مءمء علف بن مءمء بن إبراهم البءرف الصءبقف الشافعف (ت1057هـ)، ءءلل الفالءفن لءرق رفاض الصالءفن، اعءنف بها: ءلفل مأمون شفءا، ءار المءرفة للءبءاعة والنشر وءءوزفء- بفرء، ط4، (1425هـ-2004م).
- 8- ابن فارس، أبو الحسنف أءمء بن زءرفاء القزوفنف الرازف، (ت395هـ)، مفافس للغة، ءءقف: عبء السلام مءمء ءارون، ءار الفكر- بفرء، (1399هـ-1979م).
- 9- ابن فارس، أبو الحسنف أءمء بن زءرفاء القزوفنف الرازف (ت395هـ)، الصاءبف فف فقه اللغة العربفة ومساءلفها وسنن العرب فف ءلامها، مءءبة مءمء علف ببضون- القاهرة، ط1 (1418هـ-1997م).
- 10- ابن مءاة، أبو عبء الله مءمء بن فزفء القزوفنف (ت273هـ)، سنن ابن مءاة، ءءقف: شعفب الأرنوءو وعاءل مرشاء ومءمء ءامل قره بللف وعبء اللطف ءرز الله، ءار الرسالة العالمفة- بفرء، ط1، (1430هـ-2009م).
- 11- ابن مالك، أبو عبءالله ءمال ءفن مءمء بن عبء الله، الطائفف ءبائف، (ت672هـ)، أففة ابن مالك، ءار ءءاون- القاهرة، (ء.ء).
- 12- ابن منظور، أبو الفضل ءمال ءفن مءمء بن مءرم بن علف، الإفرفقف (ت711هـ)، لسان العرب ، ءار صاءر - بفرء، ط3، (1414هـ)
- 13- ابن ءشام: أبو مءمء ءمال ءفن عبء الله بن فوسف بن أءمء بن عبء الله ابن فوسف، الأنصارف (ت761هـ)، مفف اللفبب عن ءءب الأعارفب، ءءقف: ء. مازن المبارء ومءمء علف ءمء الله، ءار الفكر- ءمشق، ط6، (1985م).
- 14- ابن وهب، مسلم، عبء الله بن وهب بن القرشف أبو مءمء المصرف (ت197هـ)، ءءامع فف ءءفء ءءقف: ء. مصطفف ءسن ءسفن أبو ءفر، ءار ابن ءوزف- السعوءفة، (1996م).
- 15- أبو ءبان، أءفر ءفن مءمء بن فوسف بن علف بن فوسف بن ءبان الأءءلسف (ت745هـ)، ارءشاف الضرب من لسان العرب، ءءقف وشرء: رءب عثمان مءمء، مءءبة ءانءف- القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م).
- 16- أبو ءاوء، سلفمان بن الأشءء بن إسءاق بن بشفر بن شءاء بن عمرو الأزءف السءسءائف (ت275هـ)، سنن أبف ءاوء، ءءقف: مءمء مءفف ءفن عبء ءمفء، المءءبة العصرةة، صفءا- بفرء، (ء.ء).
- 17- الأصبءائف، أبو مءمء عبء الله بن مءمء بن ءعفر بن ءبان الأنصارف (ت369هـ)، الأمءال فف ءءفء

- النوبى، ءءقف: ءءءور عبء العلف عبء ءمفء ءامء، ءار السلففة - بومبال - الءنء، ط٢، (1408هـ - 1987م).
- 18- الالبانى، مءمء ناصر ءفن، صفة صلاة النبى - صلى الله علفه وسلم- من ءكبلر إلى ءسلفم كآءك ءراها، مكءبة المعارف للنشر وءلوزفء - الرفاض، (ءبء).
- 19- البءارى، أبو عبءالله مءمء بن إسماعل (ء256هـ)، صءفء البءارى، ءءقف: مءمء زهفر بن ناصر الناصر، ءار طوق النءاة- بفروء (مصورة عن السلءانىة بإضافة ءرففم مءمء فواء عبء الباقف)، ط١، (1422هـ).
- 20- البغوفى، أبو مءمء ءسفن بن مسعود بن مءمء بن الفراء الشافعى (ء516هـ)، شرح السنة، ءءقف: شعفب الأرءووظ ومءمء زهفر الشاوفش، المكءب الإسلامف - ءمشق، بفروء، ط٢، (1403هـ - 1983م).
- 21- البفهبف، أبو بكر آءمء بن ءسفن بن علف بن موسى ءسزوءرءى ءراسانى (ء458هـ)، السنن الكبرى، ءءقف: مءمء عبء القاءر عطا، ءار الكءب العلمفة، بفروء- ط٣، (1424هـ - 2003م).
- 22- ءمام ءسان، البفان فف روائع القرآن، ءراساة لغوففة وأسلوبفة للنص القرآنف، عالم الكءب- القاهرة، (2000م).
- 23- ءءهانوفى، مءمء بن علف ابن القاضف مءمء ءامء بن مءمء صابر الفاروقف ءنفف (ءوفف بعء 1158هـ)، كشاف اصءلاءاء الفنون والعلم، ءءقف: ء. علف ءءروء، مكءبة لبنان ناشرون - بفروء، ط١، (1996م).
- 24- ءاءظ، أبو عثمان عمرو بن ءءر بن مءمء بن ءمبوب (ء255هـ)، الرساءل الأءبفة، ءار ومكءبة الءلال- بفروء، ط٢، (1423هـ).
- 25- ءسان بن ءابء، ءفوان ءسان بن ءابء الأنصارف، اعءنى به وعلق علفه ء. ولفء عرفاء، ءار صاءر- بفروء (2006م).
- 26- ءموز، عبء الفءاء، ظاهرة القلب المكانى فف العربفة، علفها، وأءلءها، وءفسفرءها، وأنواعها، ءار عمّار- عمّان، ط١، (1406هـ - 1986م).
- 27- ءءابف، أبو سلفمان ءمء بن مءمء بن إبراهفم بن ءءاب البسءف المعروف (ء388هـ)، ءرفب ءءءفء، ءءقف: عبء الكرفم إبراهفم الغرباوفى، ءار الفءر- ءمشق (1402هـ - 1982م).
- 28- الزءاء، أبو إسءاق إبراهفم بن السرف بن سهل (ء311هـ)، معانى القرآن وإعرابه، ءءقف: عبء ءالفل عبءه شلفى، عالم الكءب- بفروء، ط١، (1408هـ - 1988م).
- 29- الزركشف، أبو عبء الله بءر ءفن مءمء بن عبء الله بن بفاءر (ء794هـ)، البرهان فف علوم القرآن، ءءقف: مءمء أبو الفضل إبراهفم، ءار إءفاء الكءب العربفة عفسى البابف ءلبف وشركآئه -ءمشق، ط١ (1376هـ - 1957م).
- 30- السففرفى، شمس ءفن مءمء بن عمر بن آءمء الشافعى (ء956هـ)، المءالس الوعظفة فف شرح آءاءفء ءفر البرفة من صءفء الإمام البءارى، ءءقف: آءمء فءءف عبء الرءمن، ءار الكءب العلمفة- بفروء، ط١، (1425هـ - 2004م).
- 31- السكاكف، أبو فعقوب فوسف بن أبف بكر بن مءمء بن علف (ء626هـ)، مفءاء العلوم، ضبفه وكءب هوامشه وعلق علفه: نعفم زرزور، ءار الكءب العلمفة- بفروء، ط٢، (1407هـ - 1987م).
- 32- السنءف، أبو ءسن نور ءفن مءمء بن عبء الءاءف ءءءوفى (ء1138هـ)، ءاشفة السنءف علف سنن النسائف، مكءب المءبوعات الإسلامفة- ءلب، ط٢، (1406هـ - 1986م).
- 33- سففوفه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ء180هـ)، الكءاب، ءءقف: عبء السلام مءمء ءارون، مكءبة ءاآنءف- القاهرة، ط٣، (1408هـ - 1988م).
- 34- السفرافف، أبو سعفء ءسن بن عبء الله بن المرزبان (ء368هـ)، شرح كءاب سففوفه، ءءقف: آءمء ءسن مهءلفى، وعلف سفء علفى، ءار الكءب العلمفة، بفروء - لبنان، ط١، (2008م).

- 35- السبوطف، جلال الءفن عبء الرءمن بن أبف بكر (ت911هـ)، الأشباه والنظائر فف النءو، ءءقف: عرف الشفء، ءار الكءب العلمفة- بفرء، ط٢، (١428هـ-2007م).
- 36- الطبف، شرف الءفن الءسفن بن عبء الله (ت743هـ)، شرح الطبف على مشكاة المصابفء، المسمف بف(الكاشف عن ءقائق السنن)، ءءقف: ء. عبء الءمفء هءءاوف، مكءبة نزار مصطفف الباز - الرفاض، ط١، (١417هـ-1997م).
- 37- العسقلانف، أبو الفضل أءمء بن عف بن ءر (ت852هـ)، فءء البارف شرح صءفء البءارف، رقم كءبف وأبوابف وأءابءف: مءمء فوءاء عبء الباقف قام بفءراءه وصبءه وأشرف على طبعه: مءب الءفن الءطفب، ءار المعرفة - بفرء، (١379هـ).
- 38- العلوف، فءف بن ءمزة بن عف بن إبراهمف، الءسفن (ت745هـ)، الطراز لأسرار البلاءة وعلوم ءقائق الإءءاز، المكءبة العسرفة - بفرء، ط١، (١423هـ).
- 39- العفنف، أبو مءمء بءر الءفن مءموء بن أءمء بن موسف بن أءمء بن ءسفن (ت855هـ)، شرح سنن أبف ءاوء: ءءقف: أبو المنءر ءالء بن إبراهمف المصرف، مكءبة الرشد- الرفاض، ط٢، (١420هـ-1999م).
- 40- العفنف، أبو مءمء بءر الءفن مءموء بن أءمء بن موسف بن أءمء بن ءسفن (ت855هـ)، عمءة القارف شرح صءفء البءارف، ءار إءفاء التراث العربف- بفرء (ء.ء).
- 41- العفنف، أبو مءمء بءر الءفن مءموء بن أءمء بن موسف بن أءمء بن ءسفن (ت855هـ)، نءب الأفءار فف ءءقف مباءف الأءباف فف شرح معانف الآءار، ءءقف: أبو ءمفم فاسر بن إبراهمف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامفة- قطر، ط١، (١429هـ-2008م).
- 42- الفارسف، أبو عف الءسن بن أءمء بن عبء الغفار (ت377هـ)، إفضاء الشعر (شرح الأبفاء المشكلة الإءراب)، ءءقف وشرح: الءكءور مءموء مءمء الطناءف، مكءبة الءانءف- القاهرة، ط١، (١408هـ-1988م).
- 43- الفراء، أبو زكرفا فءف بن زفاء بن عبء الله بن منظور الءفلمف (ت207هـ)، معانف القرآن، ءءقف: أءمء فوسف النءاءفوف مءمء عف النءار وعبء الفءاء إسماعلف الشلف، ءار المصرفة للءالفف والترءمة - مصر (ء.ء).
- 44- القارف، أبو الءسن نور الءفن عف بن سلطان مءمء، الملا الهروف (ت1014هـ)، مرقاء المفاففء شرح مشكاة المصابفء، ءار الفءر- بفرء، ط١، (١422هـ-2002م).
- 45- القاضف عفاض، أبو الفضل بن موسف بن عفاض بن عمرون الفءصبف السبئف المالكف (ت544هـ)، إءمال المعلم بفواءء مسلم: ءءقف: الءكءور: فءف إسماعلف، ءار الوفاء للطباعة والنشر- المنصورة، ط١، (١419هـ/1998م).
- 46- القرطاءنف، أبو الءسن ءازم بن مءمء بن ءسن، (ت684هـ)، منهاء البلاءء وسراج الأءباء، ءءقف: مءمء نءفم ابن الءوءة، ءار الغرب الإسلامف- بفرء (1986م).
- 47- الكرمائف، شمس الءفن ءمء بن فوسف بن عف بن سعفء (ت786هـ)، الكواكب الءرارف فف شرح صءفء البءارف، ءار إءفاء التراث العربف، بفرء- لبنان، ط٢، (١401هـ-1981م).
- 48- الكفوف، أبو البقاء أبوف بن موسف الءسفن القرفمف (ت1094هـ)، الكلفاء، معءم فف المصءلءاء والفروق اللغوفة، ءءقف: عءنان ءروفش ومءمء المصرف، مؤسسة الرسالة- بفرء، (ء.ء).
- 49- لاشفن، موسف شاهفن، فءء المنعم شرح صءفء مسلم، ءار الشروق، ط١، (١423هـ-2002م).
- 50- المالف، أءمء عبء النور (ت702هـ)، رصف مباءف فف شرح ءروف المعانف، ءءقف: أءمء مءمء الءراط، ءار القلم- ءمشق، ط٣، (١423هـ-2002م).
- 51- المبرء، أبو العباس مءمء بن فزفء، (ت285هـ)، الكامل فف اللغة والأءب، ءءقف: مءمء أبو الفضل إبراهمف، ءار الفءر العربف - القاهرة، ط٣، (١417هـ-1997م).

- 52- المرادى، أبو محمد بدر الدىن حسن بن قاسم بن عبء الله بن على المصرى المالكى (ت 749هـ)، **توضىح المقاصء والمسالء بشرء ألفىة ابن مالك**، شرح وءءقىق : عبء الرحمن على سلىمان، ءار الفكر العربى، ط1 (1428هـ- 2008م).
- 53- مسلم، أبو الحسن بن الحءاء القشبرى النىسابورى (ت 261هـ)، **المسءء الصءىء المءنصر بنقل العءل عن العءل إلى رسول الله، (صءىء مسلم)**، ءءقىق: محمد فؤاء عبء الباقى، ءار إءىاء التراث العربى- بىروء (ءبء).
- 54- المناوى، زىن الدىن محمد المءءو بعءء الرؤوف بن ءاء العارفىن بن على بن زىن العابءىن الءءاءى (ت 1031هـ)، **الءىسىر بشرء الجامع الصءىر**، مكءبءة الإمام الشافعى- الرىاض، ط3، (1408هـ- 1988م).
- 55- النساى، أبو عبء الرحمن أءمء بن شعىب بن على الخراسانى (ت 303هـ)، **السنن الصءرى للنساى (المءءبى من السنن)**، ءءقىق: عبء الفءاء أبو ءءءة، مكءبء المطبوعاء الإسلامىة - ءلب، ط2، (1406هـ- 1986م).
- 56- النووى، أبو زكربا محبى الدىن بءىى بن شرف (ت 676هـ)، **شرح النووى على صءىء مسلم (المناهء شرح صءىء مسلم بن الحءاء)**، ءار إءىاء التراث العربى - بىروء، ط3، (1392هـ).
- 57- الءفرنى، محمد بن عبء الءق (ت 625هـ)، **الاقءصاب فى ءرب الموطأ وإءرابه على الأبواب**، ءءقىق: ء. عبء الرحمن بن سلىمان العءىمىن، مكءبءة العىبكان- الرىاض، ط1، (2001م).

ءىارءهى هه لءهءانه وهى رؤونان و كارىءه رىى له فراوانبوانى و اءا له

فه رمووءهى بىءه مبه رءا

بوءءه:

قسه رؤون نابىء مه ءهر بهبى ءابؤشىنى ءه مءه كهى به رؤونى بءرىءه رؤون و ءوئىءر لىى ءىبءاء. ئەم ناروونىبه بؤ ئەوه ءه ءه رىءه وه، كه ره ءاوى ئەو بنه ماىانه نه كراوه، كه قسهى له سه رؤوناوه و برىءىن له بىءهءاهى وشه كان له رؤون ءهء و وشه ساءى و رسته ساءىبه وه. ءه بىء ره ءاوىكى و رءى سىسته مى قسه كرء بءرىءا ءاكو كرءهى قسه كرءن سووءه ءش بىء. ئەم كارهش هه روا ئاسان نبىه، له به رءه وهى ئەءءامءانى ئەم كرءه وهىه ئالؤزه و به بىى ءوانسى ءوئن و رهوانى له ءه ربرىن و سووربؤون له سه رءىءه بىانءن و ءه بىانءنى مه به سءى قسه كرءنه كه ، كه له ئاءىوه رىءه وه بؤ ئاءىوه رىءى ءر ءىاوازه. لىره ءا ئەءه ر سه رءى قسهى رهوان بءرىء، ءىارءه بىه كى نامؤ به ءىءه كرىء له رؤون بىءهءاهى رسته ساءى و رهوانبىءىبه وه هه روه ها بىءهءاهى وشه له رؤون وشه ساءى و ءه ءىبه وه. ئەم ءىارءه بىهش له لاهن زانابانى رسته ساءى و زمانه وان و رهوانبىءى زانه كان به

هه لگه پانه وهى قسه، يا قسهى هه لگه پاره ناسراوه و و پىناسه كراوه، كه گواستنه وهى له نىوان دوو پىتى پىشخراو و دواخراو له وشه يه كدا، يان له رووى ئهرك و شىكردنه وهدا، گواستنه وهى له نىوان شوئىى دوو وشه له رسته دا. ئه م ديارده يه ناچىته ناو به شى پىشخراو و دواخراو له پىكهاته قسه يه كان، چونكه له پىشخستن و دواخستنى ره گهزه رۆنانىيه كاندا، قسه پارىزگارى له ئهركه سىنتاكسىيه كهى ده كات. ئه م مهش روونادات، مه گهر شوئىى و رىزه ندىيه كهى جىبه ئىت، بۆئه وهى شوئىى ره گه زىكى تر بگريته وهو بچىته شوئىى رىزه ندىيه كهى، به لام له هه لگه پانه وهدا، ئالوگۆر له نىوان ئهركى دوو ره گه ز ده بىت، بۆ نموونه نىهاد ئهركى گوزاره ده بىنىت و بهركارىش ئهركى بكه. به م شىوه يه نامۆىى له دابه شكردنى ئهركى سىنتاكسىى پىكهاته كان دىته ئاراوه. ئه م لىكۆلىنه وهى جهخت له دياردهى هه لگه پانه وه ده كات له فهرمووده كانى پىغه مبه ر له رووى ئاراسته كوردنى پىكهاته كان و شىكردنه وه يان و هۆكاره كانى ده رخشتيان. ههروه ها باسى ئه و به لگانه ده كات، كه له پشت ئه م وه ده وه ستن و په نا بۆ ئه م ديارده يه ده بن وه ره وان بىزترىن كه س پىغه مبه ره، كه ضادى ده برىبىت.

وشه كلىلىيه كان برىتىن له هه لگه پاره، پىكهاته، فراوانبوون، واتا له فهرموودهى پىغه مبه ر دروودى خواى له سه رىبىت.

The phenomenon of the synthetic inversion and its impact on the semantic expansion in the Hadith

Dr. Amir Rafiq Awlla Almasifi

Department of Arabic, Faculty of Arts, Soran University, Soran, Kurdistan Region, Iraq.

amir.awla@soran.edu.iq

Keywords: *inversion, structure, expansion, significance, Hadith*

Abstract

The phenomenon of the synthetic inversion and its impact on the semantic expansion in the Hadith

The speech can not be eloquent unless it is clear and understood by the interlocutor without ambiguity of the concept because of the non-observance of the foundations on which the basis of these words from the structures of words and verbal grammar and grammatical rules. The speech systems must be carefully observed, so that we can get benefit from the process of verbal. This is not easy because it is a complex procedure, different from one creator to another depending on its ability to perform, its rhetoric in expression, its keenness on understanding, and the purposes for which it was created.

There is a strange phenomenon observed in eloquent speech, in grammatical and rhetorical structures, and the construction of morphological and vocal words, recorded by the scholars of the grammarians and linguists , and they referred to it as "the inversion of speech" or "inverted speech." It is defined as a shift between the letters, occurs between the location of the two words in the sentence, in terms of function and expression. This phenomenon is not included in the introduction and delay in word combinations; because in presenting syntactic elements and delaying them in speech, the grammatical element retains its function, leaving only its position and rank to replace the position of another element and takes its rank, but in the inversion there is an exchange between the functions of the two elements, For example - the function of the news, and the effect of the function of the actor and so on, and this is strange in the distribution of grammatical functions in the composition.

This research monitors the inversion phenomenon in the Hadith and guidance in its composition, analysis and explanation and.